

## The Employemnt of the Letters of Meanings and the Pronoun Referentiality between Contextual Usage & Textual Reference: An Induction & Analysis of Deducted Saying Evidences in "Kitāb az-Zāhir" by Ibn al'Anbārī (D. 328 AH)

Basma Abdal Allah al-Osaimi \* 

Department of Arabic Language, Taif University, Taif City, Kingdom of Saudi Arabia.

Received: 16/11/2024  
Revised: 16/12/2024  
Accepted: 8/1/2025  
Published online: 15/1/2026

\* Corresponding author:  
<https://orcid.org/0009-0005-6845-7976>

Citation: al-Osaimi, B. A. A. (2026). The Employemnt of the Letters of Meanings and the Pronoun Referentiality between Contextual Usage & Textual Reference: An Induction & Analysis of Deducted Saying Evidences in "Kitāb az-Zāhir" by Ibn al'Anbārī (D. 328 AH). *Dirasat: Human and Social Sciences*, 53(6), 9762.  
<https://doi.org/10.35516/Hum.2026.9762>



© 2026 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license  
<https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>

### Abstract

**Objectives:** This study aimed to explore two components of Arabic speech i.e. the letters of meanings and pronouns, which have a proximity in linguistic functionality and semantic characteristics. These two components serve the function of conjunction and linking in the context of speech.

**Methods:** The study used a descriptive approach. The approach was based on observing the deducted saying evidences in "Az-Zāhir fī Ma'ānī Kalimāt an-Nās" by Ibn al'Anbārī and analyzing them since those evidences represent a linguistic event that is succinct in its structure and correlations

**Results:** The study results showed the strong affinity between the letters of meanings and pronouns. The results also showed that the context helps those components perform their functions whether on the level of the structural form or the semantic one. The functions varied between conjunction and linking, whether the conjunction is dependent on the state of correlation and the component's lack of the other to complete meaning, or the linking came as a result of conflict between ambiguity and clarity; an aspect which requires reference to the described event or one of its elements.

**Conclusions:** The study asserts the notion that the context plays an important role in dispelling the state of ambiguity or obscurity or semantic lack.

**Keywords:** Sayings; proverbs; letters; pronoun; az-Zāhir.

### تَوْظِيفُ حُرُوفِ الْمَعَانِي وَمَرْجِعِيَّةُ الضَّمِيرَيْنِ الِاسْتِعْمَالِ السِّيَاقِيِّ وَالْإِحَالَةِ النَّصِيَّةِ إِسْتِقْرَاءً وَتَحْلِيلًا لِلشَّوَاهِدِ الْقَوْلِيَّةِ الْمُجْتَزَأَةِ فِي كِتَابِ "الزَّاهِر" لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ (ت 328هـ)

بِسْمَةِ عَبْدِ اللَّهِ الْعَصِيْمِيِّ\*

قِسْمُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، جَامِعَةُ الطَّائِفِ، مَدِينَةُ الطَّائِفِ، الْمَمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ

### ملخص

الأهداف: يروم هذا البحث استقصاء مكونين من مكونات الكلام العربي؛ بينهما تقارب في التوظيف اللغوي والخصائص الدلالية في سياق الاستعمال، مع أهميتهما في قواعد النظام اللغوي رتبة ومعنى. وهما حُرُوفُ الْمَعَانِي وَالضَّمَائِر. فكل منهما يقوم بوظيفة الربط والاتصال في سياق الكلام، وإن اختلف كل مكون بمرتبته وخصيصته في رصيف الكلام وضبطه، كما أنَّهما من عناصر الرِّبْط النَّصِيَّةِ في هذه السياقات. المنهجية: تأسست منهجية هذا البحث على المنهج الوصفي في رصد الشَّوَاهِدِ الْقَوْلِيَّةِ الْمُجْتَزَأَةِ فِي كِتَابِ (الزَّاهِر) فِي مَعَانِي كَلِمَاتِ النَّاسِ لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ، وتحليلها؛ لما تمثَّله من حدثٍ لسانيٍّ مُوجِزٍ في بَنَائِهِ وَعَلَاقَاتِهِ، وَمُجْتَزَأٍ مِنْ سِيَاقٍ حَدَّثِيٍّ أَكْبَرَ، شَكَّلَ هَذِهِ الْأَقْوَالُ عَلَى السَّنِ مَسْتَعْمِلِي اللُّغَةِ وَمَخَاطِبَهَا.

النتائج: وأبرز ما عرضه البحث من نتائج علاقة حروف المعاني بالضمائر، وبيان أثر السياق في قيام هذه العناصر اللغوية بوظيفتها، سواء على مستوى البنية التركيبية أو على المستوى الدلالي. وتنوعت الوظائف بين الربط والاتصال، سواء أكان الربط تابعاً لحالة اللّامِ وافقارِ العنصر لغيره؛ لتمام المعنى، أم جاء الاتصال تنازُعاً بين حالة الإيهام والتَّعْيِين؛ مما يتطلب الإحالة للموصوف بالحدث أو أحد مكوناته. الخلاصة: وخلص البحث إلى كشف واقع العلاقات والسلوك اللغوي لتلك العناصر اللغوية غير المستقرة في دلالتها؛ لحاجتها الغالبة إلى كاشف سِيَاقِيٍّ، يزيل عنها حالة الغموض أو الالتباس أو النقص الدلالي، لتكون الشَّوَاهِدِ الْقَوْلِيَّةِ الْمُجْتَزَأَةِ فِي كِتَابِ "الزَّاهِر" حَقْلَ الظَّاهِرَةِ وَأَدْلَتِهَا. الكلمات الدالة: الأقوال، الأمثال، الحُرُوفُ، الضَّمِيرُ، الزَّاهِرُ

## مقدمة

## 1. إشكالية البحث:

إن الوعاء اللغوي للعربية زاهر بألفاظه وقراء مفرداته. وخير ما كشف هذا الجمال هو استعمال ألفاظ ذات مستويات دلالية متفاوتة في قوة تأثيرها كما في أحرف المعاني والضمير، جاءت مضمنة في وحدات اللغة ببنائها وتراكيبها المختلفة، كل وحدة لها وظيفتها التي تؤديها، حيث إن حُرُوفِ الْمَعَانِي والضمائر تقوم بوظيفة الربط والاتصال في سياق الكلام، وإن اختص كل مكون بخصائصه في رصف الكلام وضبطه، سواء أكان الربط تابعاً لحالة التلازم وافتقار العنصر لغيره؛ لتمام دلالة المقصود أو العلاقة الخاصة التي تجمعهما، نحو ما تؤديه حروف المعاني من ربط بين الكلمات على اختلاف أنماطها كربط ضميرين أو اسمين أو فعلين أو ربط ضمير باسم أو فعل... إلخ، فمن الربط بين (أنتم) وهاء الغيبة في (له) جاء قوله- سبحانه وتعالى-: (مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ) (آل عمران: ١٧٩).

وتتشكل وظيفة الضمائر في صورة حالة اتصالية مرجعية، يتنازع فيها المكون بين حالة الإيهام والتعيين؛ مما يتطلب الإحالة للموصوف بالحدث أو أحد مكوناته، وهو من أبرز الأبعاد الوظيفية للضمائر كناية أو نياية عن المسمى في الكلام. وبناء على ذلك تأسست إشكالية البحث في الوقوف على توظيف حروف المعاني والضمائر في بنية سياق الأقوال والأمثال الواردة في كتاب الزاهر لأبي بكر الأنباري (ت 328هـ) ودلالاتها، وأثر كل عنصر منهما في العملية الاتصالية النصية.

## 2. أسباب اختيار الموضوع:

وتمثلت فيما يأتي:

- أهمية حروف المعاني في تشكيل بعض الدلالات الخاصة في سياق الكلام العربي عامة، على الرغم من أنها أقل الوحدات اللغوية قوة في المكون السياقي والتركيبي؛ لاعتمادها على كل من الأسماء والأفعال في تمام دلالتها.
- خصوصية مرجعية الضمير في سياق الأقوال والأمثال من الناحية التركيبية حيث الإيجاز والتركيز الدلالي.
- تنوع حروف المعاني والضمائر الواردة في سياق كل من الأمثال والأقوال في "كتاب الزاهر" حضوراً وتوظيفاً.

## 3. الدراسات السابقة:

- تعددت مؤلفات الحروف قديماً، بدءاً من "معاني الحروف" للرماني (ت 384هـ)، والمالقي (ت 702هـ) في "رصف المباني في شرح حروف المعاني"، والمرادي (ت 749هـ) في "الجنى الداني في حروف المعاني" وما خصص من أبواب للحروف نحو ما عقده ابن هشام في "مغنى اللبيب" (ابن هشام، 1985م، ج 1، ص 17). أما الدراسات التي تناولت حروف المعاني والضمائر وتوظيفهما؛ فقد تعددت في هذا الحقل، ومن أبرزها وأشدها قرباً في حروف المعاني ما يأتي:
- يوخنا، م. (1999م). حروف المعاني في معجم لسان العرب. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تكريت، العراق.
  - عبدالله، ع. (2010م). حروف المعاني بين الأداء اللغوي والوظيفة النحوية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة جنوب أفريقيا، جنوب أفريقيا.
  - إسماعيل، إ. (2013م). حروف المعاني دراسة وصفية تحليلية تطبيقاً على المعلقات السبع، دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

- أما ما ورد في دراسات الضمير ومرجعياته وتوظيفه؛ فمن أبرزها وأشدها توافقاً مع هذا البحث:
- شرابي، س. (2018م). قواعد في مرجع الضمير ودلالة السياق عليه. دراسات لسانية، 2(9)، ص 313-342.
- عطا المنان، ع. (2020م). مرجع الضمير واتصاله وانفصاله في العربية دراسة تطبيقية في القرآن الكريم، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 4(10)، ص 1-20.

وبناء على ما سبق تم رصد عدة ملاحظات مهمة، جاءت على النحو الآتي:

- تفرد البحث عن كل الدراسات السابقة، سواء في مجال التطبيق (كتاب الزاهر) أو عينته (الأمثال والأقوال).
- ركزت الدراسات السابقة على حروف المعاني والضمير عامة أو على جهة التخصيص لحرف أو أكثر من حروف المعنى أو مرجعية الضمير، ولم تعالج أي دراسة - وفق ما تم رصده - من الدراسات السابقة الجمع بين الجانب الوظيفي والدلالي في النصوص الأدبية الخاصة بالأمثال والأقوال، سواء على جهة العموم أو التخصيص في كتاب محدد من جهة أو دراسة المرجعية لهذه الشواهد الخاصة وفق اللسانيات النصية من جهة أخرى في كتاب الزاهر.

## 4. منهج البحث ومحتواه:

قام البحث على المنهج الوصفي، مرتكزا على أداتين هما: الأولى: الرصد لمظاهر لغوية محددة، وهي (حروف المعاني والضمير) وأنماط حضورهما في مصدر محدد وهو (كتاب الزاهر لابن الأنباري) وفي عينة نصية منضبطة هي (الأمثال والأقوال). والأداة الثانية التحليل لدلالات حروف المعاني ووظيفة استخدامها وكذلك الضمائر في سياق الأمثال والأقوال الواردة في (كتاب الزاهر في معاني كلمات الناس) لأبي بكر بن الأنباري.

وركز محتوى البحث على دراسة المصطلحات الرئيسة (حرف المعنى- الضمير- الشواهد القولية المجتزأة: الأمثال والأقوال) وعلاقتها فيما بينها. وكذلك دراسة مرجعية الضمير في هذه الشواهد دراسة لسانية نصية.

## المبحث الأول: حرف المعنى والضمير والشاهد القولية: الحد، والعلاقة، والوظيفة.

### 1. حرف المعنى والضمير: الحد اللغوي والاصطلاحي.

#### • الحد اللغوي والاصطلاحي لحرف المعنى.

تدور الدلالة اللغوية المعجمية للحرف حول عدة معان نحو: الطرف والناحية، والجانب، وكذلك مبنى اللغة. والقسم الثالث من أقسام الكلم العربي، وغيرها مما يتقارب مع هذه الدلالات. فقد جاء أن "الحرف كل شيء طرفه وشفيره وحده" (الجوهري، 1987م، ج 4، ص 1342). وجاء في التنزيل: (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ) [الحج: 11]. يعني "أنهم عبدوه على وجه الشك، لا على اليقين والتسليم لأمره" (الطبري، 2000م، ج 1، ص 70). وأكثر المفسرين قالوا على شك، وأصله من حرف الشيء، وقيل: "للشك في الدين: إنه يعبد الله على حرف؛ لأنه على طرف وجانب من الدين، لم يدخل فيه على الثبات والتمكن كالقائم على حرف" (البغوي، 2000م، ج 3، ص 326)، وإن شاع في دلالة الحرف أنه مبنى اللغة.

أما الحرف اصطلاحاً؛ فهو ما "جاء معنى ليس باسم ولا فعل" (سيبويه، 1988م، ج 1، ص 12)، ولكنه معنى غير تام؛ لأن الكلمة "لا تدل على معنى في نفسها، ولكن في غيرها" (العكبري، 1995م، ج 1، ص 48)، وهي الدلالة الاصطلاحية الأكثر حضوراً في وصف مصطلح "حرف المعنى". وهذا ما أورده النحاة واللغويون العرب عن الحرف بأنه "ما خلا من دليل الاسم والفعل، فلم يسغ فيه شيء مما ساع فيها" (الزجاجي، 1979م، ص 55)؛ فيكون حد حرف المعنى مرتبطاً "بامتناع حد الاسم والفعل منه، أو بامتناع خواصهما منه" (ابن الوراق، 1999م، ص 142).

ويرى المرادي أن "الحرف كلمة تدل على معنى، في غيرها، فقط" (المرادي، 1992م، ص 20). فلفظ: فقط يخرج ما ليس بكلمة نحو ما جاء كألف الوصل وياء التصغير والحروف الزائدة على أصل الفعل. فهذه من حروف الهجاء في الأصل، لا من حروف المعاني. وهي أبعاض كلمات. وقوله: "تدل على معنى في غيرها" فصل مبره من الاسم والفعل، إذ معنى الاسم والفعل في أنفسهما" (ابن يعيش، 2001م، ج 4، ص 447)؛ ومن ثم نقف على تنبّهات جيدة لحرف المعنى، وهي:

- تشير الدلالة اللغوية المعجمية لمصطلح حرف المعنى إلى تضمن معان عدة ترتبط بالتعدد والتغير، الذي قد يصل إلى اللبس؛ مما يتطلب الاقتران بسياق كاشف للدلالة المقصودة.

- الدلالة الاصطلاحية لحرف المعنى تنحو- إجمالاً- نحو الاتفاق على اختصاص الحرف بين الكلم العربي بالافتقار للاسم والفعل لتمام دلالته، ومن ثم فهو أقرب لعناصر الربط والاتصال النصي.

- أن الاستعمال السياقي هو ركيزة تحقق الإفادة في وظيفة حرف المعنى، فالحرف رهن الاستعمال السياقي، لكون الحرف مشروطاً في دلالته على معناه، الذي وضع له ذكر متعلقه. فإن لم يذكر متعلقه فلا دلالة على شيء" (الفاكهي، 1993م، ص 102).

#### • الحد اللغوي والاصطلاحي للضمير:

يعود مصطلح الضمير- في اللغة- إلى الجذر (ضمير)، ومنه: الضمير من الهزال. (الفراهيدي، 1980م، ج 7، ص 41). و"الضمير الشيء الذي تُضمّره في قلبك، تقول: أضمرت حرف إذا كان متحركاً فأسكنته، وأضمرت في نفسي شيئاً، والجمع الضمائر. والمضمّر: الموضوع" (ابن منظور، 1993م، ج 4، ص 492). والضمير في اللغة من أضمرت أي أخفيت، فالأصل أن يدل على المستتر من الضمائر، ودلالته على البارز منها من باب التوسع" (السامرائي، 2002م، ص 3).

أما حد الضمير- اصطلاحاً- فهو "الموضوع لتعيين مسماه، مشعرا بتكلمه أو خطابه أو غيبته، وهذا هو المراد بقوله: "فما الذي غيبة أو حضور أي: فما وضع لمسمى ذي غيبة أو حضور" (المرادي، 2008م، ج 1، ص 359). وقيل - إجمالاً- في وصف الضمير: "ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره لفظاً أو معنى أو حكماً" (الأسترباذي، 1996م، ج 2، ص 401).

فأصل الضمير في اللغة يرتبط بعدة معان، هي: الضعف والهزال، والاستتار والخفاء، وما يتخذ موضعاً للتواري والاحتجاب. وهذه المعاني تتقارب مع البعد الوظيفي لاستعمال الضمير نحويّاً. كما أن الحد الاصطلاحي يجعل من وظيفة الضمير عنصراً تابعاً ومرتبطة - في الآن نفسه- ولو ذهنياً بمعين محدد أو أو بمحال إليه ضمناً.

#### • حرف المعنى والضمير: الوظيفة والعلاقة.

هناك تقارب في الوظيفة العامة بين كل من حروف المعاني والضمائر، وهي أن كلا منهما يحمل بعداً اتصالياً في الجملة العربية. وعلى أثر ذلك بدا التقارب بارزاً في علاقة حروف المعاني بالضمائر حتى إن "النحاة شبهوا الضمائر بالحروف، ولذلك كانت الضمائر البارزة تؤدي وظيفتها في الربط، كما تؤديها أدوات المعاني الرابطة لأن الضمير البارز يعتمد على إعادة الذكر، في حين تعتمد أدوات الربط على معانيها الوظيفية التي تحدد نوع العلاقة المنشأة

(حميدة، 1997م، ص152). أما حروف المعاني؛ فتتعدد تقسيماتها مما كان له أثره في وظيفة هذه الأحرف وعلاقتها بمكونات الجملة العربية التي ترد فيها، حيث تقسم حروف المعاني إلى عدة تقسيمات، أبرزها ما يأتي:

#### ● التقسيم الكمي لحروف المعاني:

وهو قائم على عدد الأحرف التي ينشأ عليها حرف المعنى. حيث وزعت على أحرف أحادية، وثنائية، وثلاثية، ورباعية، وخماسية. فمن النحويين من ذكر: "أن جملة حروف المعاني ثلاثة وسبعون حرفاً. وزاد غيره على ذلك حروفاً أخرى، مختلفاً في حرفية أكثرها. وهي منحصرة في خمسة أقسام: أحادي، وثنائي، وثلاثي، ورباعي وخماسي..." (المرادي، 1992م، ص28؛ ابن هشام، 2008م، ج3، ص3-4).

#### ● التقسيم الدلالي لحروف المعاني:

يعتمد هذا التقسيم على معاني هذه الحروف ودلالاتها، كما أن هذا التقسيم يشير إلى اتساع المعاني التي يجلبها استعمال الحرف كما في معناه، ومنها: أحرف الاستفهام: (الهمزة، أم المنفصلة، هل)، والمضارعة (أنيت)، والجواب: (لا، نعم، بلى، إي، أجل، جلى، جبر، إن)، والنفي: (لم، لما، لن، ما، لا، لات)، والشرط: (إن، إذ ما، لو، لولا، لوما، أما، إذما)، والتحضيض: (ألا، هلا، لولا، لوما)... إلخ (علامة، 2008م، ص15-25). إضافة إلى غيرها من المعاني التي ذكرها بعض النحاة لهذه الحروف نحو: أحرف التأنيت: (الألف، والهمز، والتاء)، والتعديدية: (الهمزة، والياء)، والمفاجأة (إذن)، والتعريف: (ال)، والندبة والوصل: (الألف)، والغاية: (إلى، وحتى)، والتفصيل: (أما، وإما، وأو)،... إلخ (مطر، 1985م، ص43-47).

#### ● التقسيم الوظيفي لحروف المعاني:

أما التقسيم الوظيفي؛ فقائم على وضع هذه الحروف وتقسيمها من حيث العمل أو عدمه في أنواع الكلم العربي الأخرى. وإذا ظهر الاختلاف في آراء النحاة في عمل عدد من هذه الحروف خاصة؛ فقد أجمع النحاة على عمل ثمانية وثلثين حرفاً (ابن بابشاذ، 1974م، ج2، ص160) على اختلاف مذاهبهم النحوي. أما المختلف فيه من حروف المعاني عملاً؛ فهو (ما)، و(لا) وحروف النداء، وبعض حروف نصب الفعل المضارع. فعند البصريين أربعة أحرف تنصب الفعل المضارع إلا الخليل. (سيبويه، 1988م، ج3، ص16-17). فعنده أن تعمل ظاهرة ومضمرة. بيد أن الكوفيين جعلوها تسعة أحرف تنصب الفعل المضارع. (ابن بابشاذ، 1977م، ج1، ص226).

ويرتبط البعد الوظيفي لحرف المعنى بحده العام عند أكثر النحاة، حيث إن فاعلية حرف المعنى - وظيفياً - تزداد مع زيادة العلاقات النحوية التي تقرر الحرف بغيره من عناصر الكلام، وهو ما يكون أكثر أثراً في العمل وفاعلية في بنية الجملة، حيث إن "حرف المعنى لا يؤدي معنى إلا إذا انتظم في جملة مفيدة" (ابن فارس، 1997م، ص50). وفضلاً عن ذلك هناك من حروف المعاني ما يأتي عوضاً عن جمل، ويحقق معنى الإفادة، وهي من القواعد التوجيه النحوي، نحو ما تتضمنه (أحرف العطف) من معنى (عطف على)، وأحرف الاستفهام بمعنى (أستفهم)... إلى غير ذلك من حروف المعنى. وهو ما تضمنه قول الزجاجي في إشارته: "الحروف على ثلاثة أضرب: حروف المعجم التي هي أصل مدار الألسن عربيها وعجمها، وحروف الأسماء والأفعال، والحروف التي هي أبعاضها...، وحروف المعاني، التي تجيء مع الأسماء والأفعال لمعاني" (الزجاجي، 1979م، ص54).

#### ● قرائن البعد الوظيفي لحروف المعاني:

هناك عدة قرائن تعضد وظيفية حروف المعاني في سياق الكلام، تمثلت هذه القرائن فيما يأتي:

#### ■ وصف الحرف بالأداة والرابطة.

يجمع جمهور النحاة على تقسيم الكلام على ثلاثة أقسام: الاسم، والفعل والحرف، وإن وصف عدد من النحاة واللغويين الحرف بأداة أو الرابطة، تنبهاً لوظيفته وتأثيره في سياق الكلام وعناصره، فقد جاء أن "الحروف أدوات تغير ولا تتغير" (ابن السراج، 1988م، ج1، ص45). وعلى ذلك قيل إن "الحرفُ الأداة التي تُسمَّى الرابطة؛ لأنها ترتبطُ الاسمَ بالإسم والفعلُ بالفعل كَعَنْ وَعَلَى وَنَحْوِهِمَا" (ابن منظور، 1993م، ج9، ص41)، نحو ربط الحرف اسماً باسم: كقوله - تعالى -: (هُدًى لِلْمُتَّقِينَ) [البقرة: ٢].

وربطه فعلاً بفعل كقوله - تعالى -: (قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ) [يوسف: ٧٣]. وهذا الوصف يراد به إعلاء قيمة الحرف ومناظرته في وظيفته لكل من الاسم والفعل، خاصة أن المعاني الكثيرة لهذه الحروف تقدّر بدلالة الاسم أو الفعل في المعنى والوظيفة.

#### ■ نيابة حروف المعاني وتضمينها فيما بينها.

اهتم النحاة بخصوصية بعض حروف المعاني ونيابتها وتضمينها فيما بينها، نحو حروف الجر خاصة؛ حيث يرى ابن يعيش في وظيفة هذه الحروف: "لما ضعفت هذه الأفعال عن الوصول إلى الأسماء رفدت بحروف الإضافة، فجعلت موصلة لها إليها. فقالوا: (عجبت من زيد) و(نظرت إلى عمرو)، وحُصِّنَ كل قبيل من هذه الأفعال بقبيل من هذه الحروف، وقد تداخلت؛ فشارك بعضها بعضاً في هذه الحروف الموصلة..." (ابن يعيش، 2001م، ج4، ص456).

وأبرز ابن السراج في (الأصول في النحو) ظاهرة التناوب بين حروف الجر؛ حيث أول علة نيابة بعض حروف الجر عن بعضها بالتقارب بين معانيها، والتباعد بين المعاني يحول دون ذلك؛ بقوله: "اعلم أن العرب تتسع فيها، فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني، فمن ذلك: الباء، تقول: (فلان بمكة وفي مكة). وإنما جازاً معاً؛ لأنك إذا قلت: فلان بموضع كذا وكذا. فقد خبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع..." (ابن السراج، 1988م، ج1، ص414).

وبناء على ذلك يقع التضمن بين هذه الأحرف بشرط اتفاق المعنى. وقد أكد المالقي هذا الوجه حيث يرى أن "الحروف لا يوضع بعضها موضع بعض إلا إذا كان الحرف في معنى الآخر أو مردوداً إليه بوجه ما، أو العامل فيه بمعنى العامل في الآخر أو مردوداً إليه بوجه ما" (المالقي، 2002م، ص 82). وقد تعددت شواهد ذلك، فجاء في معنى (في) "أنها تجيء بمعنى (إلى)، كقوله- تعالى:-(فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ) [إبراهيم: 9]، أي: (إلى أفواههم)؛ لأن (رَدَّ) يتعدى (إلى)، كقوله- تعالى:-(إِنَّا رَأَوُوهُ إِلَيْكَ) [القصص: 7]، لكن إذا تحقق هذا بالمعنى أنهم إذا رَدُّوا أَيْدِيَهُمْ إلى أفواههم فقد أَدْخَلُوهَا فيها" (المالقي، 2002م، ص 451). وعلى القياس السابق وردت شواهد كثيرة من القرآن الكريم تؤكد نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، إما لعل تقارب المعاني، وإما عن طريق التضمن؛ وفقاً للسياق الذي يرد فيه استعمال الحرف.

#### ■ دلالة زيادة حروف المعاني وأثره في السياق.

ومن قرائن البعد الوظيفي لحروف المعاني دلالة زيادتها وأثر ذلك في السياق، خاصة ما جاء من شواهد من القرآن الكريم يعضد وظيفة هذه الأحرف حتى مع زيادتها إعرابياً، وفق مفهوم الزيادة بمعنى الأثر النحوي المباشر فيما تتصل به. لذلك قيل إنه لا يوجد في القرآن الكريم بأسره حرف واحد زائد، أي: مجرد حلية لفظية لا معنى لها، فكل حرف له موقعه وإعجازه وجماله وقد وُضِعَ وَضِعاً مُحْكَمٌ دقيقاً له مغزاه. وبذلك يكون "القول بالزيادة في القرآن الكريم يعني أن الحرف زائد من الناحية الإعرابية، أما من ناحية المعنى فللحرف معنى أفاده، هو التأكيد، أما القول بأن الحرف زائد من حيث المعنى؛ فهو قول مستبعد ولا أظن أن أحداً يقوله؛ لأن فيه طعننا بالقرآن وإعجازه وبلاغته.." (الراعوش، 2010م، ص 411).

وهذا الرأي تبناه اللغويون والمفسرون، نحو ما ذكره المبرد في (من) بقوله: "قولهم (ما جاءني من أحد)، و(ما رأيت من رجل). فذكروا أنها زائدة. وأن المعنى: (ما رأيت رجلاً) و(ما جاءني أحد). وليس كما قالوا؛ وذلك لأنها إذا لم تدخل جاز أن يقع النفي بواحد دون سائر جنسه" (المبرد، 1994م، ج 1، ص 183). ونحو ذلك ما ذكره الإمام القرطبي في تأثير دلالة (ما) في قوله -تعالى:-(فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لَئِنْ لَّهْم) [آل عمران: 159]، بقوله: "صِلَةٌ فِيهَا مَعْنَى التَّأَكُّيدِ، أَيْ فَبِرَحْمَةٍ، لِيَسْتَبْرَأَ إِذْ ذَكَرَ الْإِطْلَاقَ، وَإِنَّمَا أُطْلِقَ عَلَيْهَا سَبِيحَتُهُ مَعْنَى الزِّيَادَةِ مِنْ حَيْثُ زَالَ عَمَلُهَا" (القرطبي، 1964م، ج 4، ص 248).

#### 2. الضمير: التقسيم والوظيفة:

تنقسم الضمائر في اللغة العربية إلى ثلاثة أقسام وفق ما تحيل إليه سواء أكان متكلماً أم مخاطباً أم غائباً. وكذلك "ينقسم الضمير إلى بارز ومستتر، لأنه إما أن يكون له صورة في اللفظ أو لا... والضمائر ترتقي إلى ستين ضميراً (الجوحي، 2004، ج 1، ص 287). وتقوم الضمائر بعدة وظائف في سياق الكلام:

#### ● الإنابة عن المسمى (الضمير).

فالوظيفة الرئيسة للضمير، التي ترتبط ببنيته واستخدامه في الكلام أنه "ينوب عن الاسم المتأخر في إعرابه الذي كان له؛ لكونه خلفه في موضعه" (المرادي، 2008م، ج 3، ص 1313). ولذلك قد ينوب الضمير عن مهم لقوة علاقته بالاسمية كما يظهر في إنابته لاسم الإشارة، وذلك في "إجراء الضمير مجرى اسم الإشارة كقوله -تعالى:-(لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ) [الأنعام: 46]؛ أي: بذلك (الكفوي، 1998م، ص 49). أي: استغفر لهم بذلك العطاء من الله رحمة ولينا.

#### ● الدلالة على المطلق.

وهو من سمات الضمائر عند توظيفها في الكلام؛ "لأنها تدل على مطلق حضوراً أو غيبة" (حسان، 2006م، ص 95). وهو ما جاءت الإشارة إليه في تفسير الضمير في قوله -تعالى:-(وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ) [فاطر: 11]. فتوجيه الضمير في (عُمُرِهِ) "محمول على إرادة النقص عن الخير والبركة، كما في زيادة الرزق ونقصه، أو مؤول بإرجاع الضمير إلى مطلق المعمر لا الشخص المعمر بعينه، أي: لا ينقص عمر شخص من أعمار أضرابه، وعليه جمهور المفسرين" (الكفوي، 1998م، ص 50).

#### ● توكيد المذكور عند الإحالة إليه:

ومن مواضع التوكيد الاصطلاحي ما يكون بتكرار الضمير؛ لأن الإعادة توكيد لما سبق ذكره، والتوكيد هو "لفظ يراد به تثبيت المعنى في النفس وإزالة اللبس عن الحديث أو المحدث إليه" (ابن عصفور، ١٩٩٩م، ج ١، ص 262). فالإحالة بالضمير إلى ظاهر هو توكيد له.

#### ● الربط والاتصال.

يقوم الضمير بالربط بالإحالة إلى المذكور، حتى المستتر منه، فهو يحمل ربطاً خاصاً، لذلك يتضح فارق الحذف عن الاستتار، فالاستتار يحتفظ بقرينة الربط؛ لأن "المستتر متصف بدلالة العقل واللفظ، والمحذوف زالت عنه دلالتها؛ ولذا احتاج إلى قرينة ودلالتها أضعف من دلالتها" (الصبان، 1997م، ج 1، ص 167).

فالضمائر تقوم بوظيفة هامة في علاقة الربط، "فعودها إلى مرجع يغني عن تكرار لفظ ما رجعت إليه، ومن هنا يؤدي إلى تماسك أطراف الجملة، ومن المعروف أن الضمير يعود مثلاً من جملة الخبر على المبتدأ، ومن جملة الحال على صاحب الحال، ومن جملة النعت على المنعوت، ومن جملة الصلة على الموصول، فيجعل الجملة في كل حالة من هذه واضحة الوظيفة غير معرضة للبس" (حسان، 2006م، ص 113).

### • إيهام المقصود دون تعيينه:

إن توظيف خاصية الإيهام في بعض الضمائر من مقاصد استعمالها، سواء بدلالات الضمير على ذات المتكلم أو عن مخاطب أو غائب. ويأتي إيهام الضمير من حيث إنه "لا يدل على مسعى كالاسم، وإنما يعمل على تعيين مسماه، ولا يدل على موصوف بالحدث، ولا على حدث وزمن كالفعل" (مطهري، 2003م، ص20). ومن ثمَّ برز الإيهام وظيفة تجمع بين الأسلوب وضوابط التقعيد المرتبطة بالرتبة. وإن كان الضمير لا يعد من المهمات الصريحة التي تتطلب تعييناً مباشراً وتقع على كل شيء كأسماء الإشارة أو الموصول. فاستخدام الضمير دون الظاهر هو حالة دون تعيين.

### 3. الشواهد القَوْلِيَّةُ الْمُجْتَزَأَةُ: أدلة الاستقراء.

تتمثل شواهد كتاب الزاهر في الأقوال والأمثال المعبرة عن عادات العرب وأحوالهم وثقافتهم، وتعكس الأبعاد السياسية، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية لهم. وقد أدرك علماء العربية منذ القدم قيمة الأمثال وأثرها في حياة مستعملي اللغة، فجمعوها، وأفردوا لها مصنفات كثيرة لحصرها وبيان علة استعمالها، نحو ما جاء في "الزاهر".

أما القَوْلُ "فهو كُلُّ لَفْظٍ قَالَ بِهِ اللِّسَانُ تَاماً كَانَ أَوْ نَاقِصاً، والقول: الألفاظ المفردة التي يبنى الكلامُ منها" (ابن منظور، 1993م، ج11، ص572). فالدلالة اللغوية للقول تشير إلى حالة التلفظ الكلامي. والقول- اصطلاحاً- اللفظ الواحد والجملة. ويطلق على النوع الأدبي كالشعر والخطابة. وكذلك القصيدة والخطبة ونحوهما قولاً. أما المثلُّ فهو "مَا ذَكَرَ مَتَى فَشَأْنُ اسْتِعْمَالِهِ كَذَلِكَ، وَقِيلَ: هُوَ الْقَوْلُ السَّائِرُ الْمِثْلُ مَضْرِبُهُ بِمُورِدِهِ. (السيوطي، 2004م، ص99)؛ ومن ثمَّ فالمثل ليس إلا صورة خاصة من القول، فالقول يعم اللفظ المفرد والجملة والنظم والنثر، بما في ذلك الحكم والأمثال، كما أن هناك أقوالاً خاصة في تعبيرها وبنيتها الأسلوبية والتركيبية؛ وفي اختصاصها تناظر صورة الحكم والأمثال.

### • الأقوال والأمثال خصائص الشاهد في كتاب الزاهر:

الأقوال والأمثال، التي جاءت في كتاب الزاهر تمثل شواهد على اختصاص البنية والتراكيب، وتضمنها علاقات لغوية تغاير غيرها من الكلام، ومن ثم كانت الأقوال والأمثال تراكيب لغوية تتسم ببعض الخصائص اللغوية، التي يلزم رصدها والوقوف على خصائصها، ومن أبرز سماتها اللغوية ما يأتي:

- تتضمن هذه الأقوال علاقات تركيبية وإسنادية قوية ومباشرة، تعضد استمرارها وديمومتها عند مستعملي اللغة.
- اقتران هذه الأقوال بمقام حدثي خاص وسياق يدعم استحضارها وطرحها استعمالاً عند توليد مواقف مناظرة.
- الاختصاص التعبيري لهذه الأقوال والأمثال؛ لما تقدمه من دقة تصوير للحدث الكلامي، حتى يمكن عدُّها (عناوين) أو عتبات سياقية زمنية، تعبر عن حوادث ذات إطار زمني ممتد من الماضي ومتصل بحال استعمالها.
- تعد كثير من هذه الأقوال- خاصة الأمثال- من مصادر التقعيد اللغوي، وفق المعايير والشروط، التي حدَّدها علماء العربية قديماً وفق ضوابطهم؛ ومن ثمَّ فهي أدلة على القواعد النحوية والصرفية وشواهد لها.

■ تعد الشواهد القَوْلِيَّة- خاصة الأمثال- من سبل الثراء اللغوي لمفردات اللغة، حيث إنه "لَمَّا عَرَفَتِ الْعَرَبُ أَنَّ الْأَمْثَالَ تَتَصَرَّفُ فِي أَكْثَرِ وَجُوهِ الْكَلَامِ، وَتَدْخُلُ فِي جُلِّ أَسَالِيْبِ الْقَوْلِ أَخْرَجُوهَا فِي أَقْوَاهَا مِنَ الْأَلْفَاظِ لِيَخْفَ اسْتِعْمَالُهَا، وَيَسْهَلَ تَدَاوُلُهَا؛ فَهِيَ مِنْ أَجْلِ الْكَلَامِ وَأَنْبَلُهُ وَأَشْرَفُهُ وَأَفْضَلُهُ؛ لِقَلَّةِ أَلْفَاظِهَا، وَكَثْرَةِ مَعَانِيهَا، وَيَسِيرِ مَوْزُونَتِهَا عَلَى الْمُتَكَلِّمِ، مَعَ كِبِيرِ عَنَائِيهَا، وَجَسِيمِ عَائِدَتِهَا" (العسكري، 1988م، ج1، ص10)، وهي خاصية تميز هذا النوع الأدبي.

### المبحث الثاني: حروف المعاني في الشواهد القَوْلِيَّةُ الْمُجْتَزَأَةُ في "كتاب الزاهر" بين الافتقار ومتطلبات السياق

#### 1. "كتاب الزاهر في معاني كلمات الناس" لابن الأنباري والدرس اللغوي.

كتاب (الزاهر في معاني الكلمات) هو شرح ما يجري على ألسنة الناس من كلام وما يستعملونه في أحوالهم، مع شموله ما تستعمله العوام في أقوالها وأمثالها ومحاوراتها من كلام العرب، وهي غير عالمة بتأويله. مع ضيق لفوائد عدة من النحو والغريب واللغة والمصادر والتثنية والجمع. (تركي، 2010م، ص395).

وجاء عرض ابن الأنباري للأقوال والأمثال في كتابه "الزاهر" دون نظام محدد وترتيب منضبط؛ فيعتمد إلى عرض هذه الأقوال بذكر القول ثم تعليقه وشرحه؛ لبيان غريب مفرداته مع استدلاله بالشواهد من الآيات والأحاديث والشعر. كما ذكر عدداً من أقوال العلماء في المسائل، التي يردها من غير تعليل؛ وقلماً يرجح بينها معللاً علة اختياره. كما ظهر في الكتاب تكرار عدد من الأقوال والأمثال دون غير ذكر أصحابها ومناسبتها (تركي، 2010م، ص451).

#### 2. حروف المعاني وسياق استعمالها فيما ورد من أقوال وأمثال في كتاب الزاهر:

وتمثل علاقة المعنى الوضعي بالمعنى السياقي لحروف المعاني صورة موازية لثنائية المعنى. فالمعنى الوضعي يقدم الدلالة الوضعية أو العرفية، الأصلية والمستقرة للحرف أو هي أبسط معنى مباشر، ترتكز عليه دلالة الحرف بما في ذلك أن هذا المعنى يعتمد على غيره كالاسم أو الفعل. في مقابل ذلك يمثل المعنى السياقي المبني على تغير الدلالة حالة نشاط خاص لهذه الحروف، سواء في حالة تعدد المعنى وفقاً لسياق استعمالها أو حالة التضمين أو النيابة

التي تدخل بعضها في بعض السياقات؛ لأن السياق يحفل بكثير من القرائن الحالية والمقالية، التي قد تعطي الكلمة من المعاني ما لا يرد على بال صاحب المعجم" (حسان، 2006م، ص 24).

فحروف المعاني- كذلك- لها معنى وضعي نحو "في" الذي يدل على الاحتواء، والحرف "على" الذي يدل على الفوقية والاستعلاء، لكن السياق يمكن أن يفيض بدلالات أخرى أو يحول هذه الدلالة إلى دلالة أخرى للحرف، وهي ما يعرف بالمعنى السياقي لحروف المعاني أيضا. أما ما تمّ رصده من حروف المعاني ووظيفتها فيما ورد من أقوال وأمثال في كتاب الزاهر؛ فقد جاء على النحو الآتي:

#### • يقولون: أَخَذَرُ مِنْ غُرَابٍ

جاء هذا القول في شرح بيت القائل: إِذَا حَلَّتْ بَنُو أُسْدٍ عُكَاطًا... رَأَيْتَ عَلَى رُؤُوسِهِمُ الْغُرَابَا [الوافر]

يقال: أَخَذَرُ مِنْ غُرَابٍ، أَبْصَرُ مِنْ غُرَابٍ (الأنباري، 1992م، ج 1، ص 190). ومعنى الحرف ودلالته وَجَّهَ نحو التفضيل مع المبالغة؛ لارتباطه بصيغة أفعل التفضيل، الملتصق به الحرف في القول السابق "أَبْصَرُ مِنْ غُرَابٍ". فهنا "معنى قولك: (أفضلُ من كذا): الأفضل؛ باعتبار أفضليّة معهودة" (الكرمان، 2004م، ج 1، ص 444). ومن ثمّ كان حرف المعنى قرينة التفضيل الذهني والاتصال بين طرفي المقارنة.

#### • قد أخذت الشيء بَرْمَتِهِ وبَرْغَرِهِ وبَرْوَبِهِ

"ويقال: قد أخذت الشيء بَرْمَتِهِ وبَرْغَرِهِ وبَرْوَبِهِ، وبَرْأَيْجِهِ، وبَجَلَمَتِهِ، حكاها أبو عبيد: بتسكين اللام، وحكاها غيره: بَجَلَمَتِهِ، بفتح اللام" (الأنباري، 1992م، ج 1، ص 362).

و"الرَّمَّةُ: قِطْعَةٌ مِنَ الْحَبْلِ بِالْيَةِ، وَالْجَمْعُ رِمَمٌ وَرِمَامٌ" (الجوهر، 1993م، ج 5، ص 1937). "وأخذ الشيء بَرْمَتِهِ وَبَرْوَبِهِ وَبَرْغَرِهِ وَبَرْأَيْجِهِ، أي: بِجَمِيعِهِ فَلَمْ يَدَعْ مِنْهُ شَيْئًا" (ابن منظور، 1993م، ج 4، ص 317). وحرف الجر الباء – هنا- للتأكيد أي تأكيد معنى الكلية في هذه الألفاظ، أخذت الشيء بَرْمَتِهِ، أما الواو؛ فدلالته الصريحة هي العطف للاشتراك.

#### • أَسْعَدُ أَمْ سَعِيدٌ.

وقيل: "يضرب عند الرجل تسأله عن حاله، أو تراه أقبل من حاجة فتقول: أَسْعَدُ أَمْ خَيْبٌ، أَخَيْرٌ عِنْدَكَ أَمْ شَرٌّ. (الأنباري، 1992م، ج 2، ص 188) واستخدمت (أَمْ) للمعادلة والتسوية بين حاليين على تناقضهما؛ كما أن الربط والاتصال لم يغيب عن فحوى الحرف ووظيفته، حيث جاءت (أَمْ) متصلة، أي: يتصل "ما قبلها ما بعدها لا يستغني أحدهما عن الآخر" (ابن مالك، 1982م، ج 3، ص 1212).

#### • اللَّهُمَّ سَمْعٌ لَا بَلْغَ.

ومن الأقول: "اللَّهُمَّ سَمْعٌ لَا بَلْغَ. وفي ذلك قال ابن الأعرابي: يقال: أمر الله بَلْغَ، بفتح الباء، أي: يبلغ ما أراد. ويقال إذا أصابت القوم جائحة: اللَّهُمَّ سَمْعٌ لَا بَلْغَ، أي: لا يبلغنا ما سمعنا به" (الأنباري، 1992م، ج 1، ص 173)؛ أي: اللهم نَسْمَعُ بمثل هذا فلا تنزله بنا" (الفراهيدي، 1980م، ج 4، ص 421)، و(لا) – هنا- تفيد العطف، "مع رَدِّ السامع إلى الصواب" (السبكي، 2003م، ج 1، ص 225) في المقصود بالقول أو المرجو من الدعاء في هذا المثل.

#### • جاء بالطِّمِّ والطِّمِّ.

يقال: "جاء بالطِّمِّ والطِّمِّ، بكسر الطاء والراء. فإذا أُفْرِدَ الطم، ولم يذكر بعده الرم، فَتَحَتِ الطاء، فقيل: جاء بالطِّمِّ يا هذا، وقيل: معنى هذا التكرير لما جاء به. والمعنى: جاء بكل شيء، فالطم: الماء الكثير وغيره. والرم: ما كان بالياً خَلَقًا مما يُتَقَمَّمُ، واحدته: رَمَّةٌ" (الأنباري، 1992م، ج 1، ص 336-337). فحرف الباء جاء للتعدية في (بالطِّمِّ) أي: أتاهم الطم، والواو في (والرِّمِّ) للاشتراك، الذي جمع بين وظيفة الحرف وعلاقة التوازي البنيوي والتكامل في دلالة المعنيين، حيث "إذا بالغوا في تكثير الجمع شَبَّهَ بالطِّمِّ والرِّمِّ، فالطِّمُّ: البحر، والرِّمُّ الشَّجَرِي" (ابن الشجري، 1991م، ج 2، ص 120).

#### • فرسخت الجُئى عن فلان.

قيل: "الفرسخ عند العرب: كل ماله بُعْدٌ وطولٌ، يقال: انتظرتك فرسخاً من النهار: أي: وقتاً طويلاً. وقال: يقال: فرسخت الجُئى عن فلان: إذا بَعُدَتْ عنه" (الأنباري، 1992م، ج 2، ص 421) "ويقال للذي لا فُرْجَةَ فيه من الأشياء: ما فيها فَرُسَخٌ" (الفراهيدي، 1980م، ج 4، ص 332)، ويشير الحرف (عن) إلى دلالة المجاوزة، وهي ابتعاد شيء مذكور أو غير مذكور عما بعد حرف الجر بسبب شيء قبله "وعبر بعضهم عن هذا بموافقة عن" (المرادي، 1992م، ص 41).

#### • فلان حرب لفلان.

ومعنى القول: "إذا كانت بينهما مُبَاعَدَةٌ" (الأنباري، 1992م، ج 1، ص 434). ويعود هذا القول إلى أصل كلمة حرب، وقيل: "سُحِّيْ مُحْرَابًا؛ لِانْفِرَادِ الْإِمَامِ، فِيهِ، وَبُعْدِهِ عَنِ الْقَوْمِ. وَمِنْهُ يُقَالُ: هُوَ حَرْبٌ لِفُلَانٍ إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا تَبَاعُدٌ وَبُغْضٌ" (ابن بطال، 1991م، ج 1، ص 75). واللام بمعنى (على)، أي: حرب على فلان، لحملها معنى الضدية والتباعد.

#### • عفيف المِزْرُ والإِزَار.

وجاء في قولهم "عفيف المِزْرُ والإِزَار" (إذا كان عفيف الفرج" (الأنباري، 1992م، ج 1، ص 431). وهو من الأقوال ذات الدلالات المجازية. والواو في

(والإزار) للعطف والاشتراك.

### • فلان قَفَّانٍ على فلان

ومعنى القول: "إذا كان يتحفظُ أموره. ومنه حديث عمر بن الخطاب -ت-: أن حُدَيْفَةَ بن اليمان قال له: إنك تستعين بالرجل الذي فيه عيب، فقال: أستعمله لأستعين بقوته، ثم أكون بعد على قَفَّانِهِ" (الهروي، 1964م، ج3، ص239)، أي: على تحفظ أخباره. والقفان عند العرب: الأمين، قال: وهو فارسي معرب". (الأنباري، 1992م، ج1، ص86). وقيل: قَفَّانٌ كلُّ شَيْءٍ جَماعُهُ وَاسْتِقْصَاءُ مَعْرِفَتِهِ" (ابن منظور، 1993م، ج13، ص329). و(على) تشير إلى معنى الارتباط، فهي أقرب أن تكون بمعنى اللام، أي: قفان لفلان متبعاً له.

### • كلايس ثوبي زور.

وجاء من الأقوال: كلايس ثوبي زور "معناه: كمن يلبس لبس النساك، ويتزين بزِيَّهم، وينطوي على خلافهم، ويفعل أفعال الفساق. فجعل لابس ثوبي زور، لخلاف سريره علانيته" (الأنباري، 1992م، ج1، ص384). وقد ورد هذا القول في حديث جابر عن النبي - صلى الله عليه وسلم -: "الْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطِ كَلَابِيسَ ثَوْبِي زُورٍ" (مسلم، 1955م، رقم2130، ج3، ص1681)، والكاف للتشبيه. والمعنى أن المتشبع بما لم يكن له حق فيما يعطى كمن يتزين بالباطل تشبهاً.

### • قد أَخَذْتُ فلاناً أُرِحيةً.

"قال: قد أَخَذْتُ فلاناً أُرِحيةً: إذا هَشَّ للعطاء، وخَفَّ له. ويقال: قد رحت لكذا وكذا أراح، وارتحت له أرتاح" (الأنباري، 1992م، ج2، ص25). ولذلك قيل: أَخَذْتُهُ لِذَلِكَ أُرِحيةً أَي خِفَّةً وَهَيْئَةً. (ابن منظور، 1993م، ج2، ص467). واستعمل (قد) لبيان تحقق هذا الأثر الطيب في النفس من الرُّوح.

### • قد حَكَمَ الحاكمُ.

جاء قولهم (قد حكم الحاكم) ومعناه: "قد قال قولاً منع به من الظلم والفساد" (الأنباري، 1992م، ج1، ص397). وجاء "حَكَمَ الحاكم بين القوم: أي أَلَزَمَ كلَّ فريق منهم ما يجب عليه، ومنع من الجور" (البونسي، 2004م، ج1، ص118). ومعنى الحرف (قد) - هنا - جاء للتحقق من وقوع الحدث.

### • قد ذَهَبَ في السُّمَمَى.

ومما ورد من الأقوال: قد ذَهَبَ في السُّمَمَى. و"من معاني السُّمَمَى: الباطل، يقال: قد ذهب في السُّمَمَى، أي: في الباطل" (الأنباري، 1992م، ج1، ص356). وورد في ذلك: "وجرى فلانٌ السُّمَمَى، إذا جرى إلى أمرٍ لا يعرفه، وذهبتْ إبلُهُ السُّمَمَى، إذا تفرقت في كل وجه، والسُّمَمَى: الهواء بين السماء والأرض السُّمَمَى والسُّمَمَى: الكذب والباطل" (الميداني، 2003م، ج1، ص280). والحرف قد - هنا - للتحقيق. وفي معنى توظيف الحرف - هنا - معنى مجازي.

### • قد رَقَا دم القاتل.

ومن الأقوال قد رَقَا دم القاتل، وهو "من قولهم: قد رَقَا دم القاتل: إذا ارتفع بعد إعطائه الدية. ولو لم تؤخذ الدية منه لِهَرِيقَ دُمِهِ" (الأنباري، 1992م، ج1، ص380). وقيل: "رَقَا الدَّمُ والدُّمُّ، أي: سَكَنَ. ويُقال: أَرَقَا على ضَلَعِكَ، أي: أَرَفَقَ بِنَفْسِكَ، ولا تَحْمِلْ عَلَيْهَا أَكْثَرَ مِمَّا تُطِيقُ" (الفارابي، 2003م، ج4، ص212). والحرف قد - هنا - للتحقيق.

### • قد أَهْجَرَ الرجل.

إذا تكلم بالكلام القبيح، مأخوذ من الهُجْر، وهذا المعنى قرأ ابن مُحَيِّصَن وغيره "سمرا" بضم السين بلا ألف بعدها (الدمياطي، 2006م، ج1، ص404) في قوله - تعالى -: (مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَمِرًا تَهْجُرُونَ) [المؤمنون: 67]. (الأنباري، 1992م، ج1، ص363). و"الهُجْر الإفحاش في المنطق والخنا ونَحْوُهُ يُقال مِنْهُ: أَهْجَرَ الرجلُ هُجْرًا هُجْرًا" (الهروي، 1964م، ج2، ص63). والحرف (قد) يشير إلى تحقق معنى خصوصية هذا الفعل ووقوعه، وهو التلفظ بفاحش القول.

### • لا أَكْلِمُكَ ما سَمَرَ ابنا سَمِيرٍ.

وفي سياق هذا القول "قال الفراء: هو كقولهم: لا أَكْلِمُكَ ما سَمَرَ ابنا سَمِيرٍ، ولا أَتِيكَ سَجِيسَ عَجِيسٍ، ولا أَتِيكَ مِعْزَى الْفِزْرِ، ولا أَتِيكَ هُبَيْرَةَ بَنِ سَعْدٍ، أي: لا أَتِيكَ أَبداً" (الأنباري، 1992م، ج1، ص258). وجاء في دلالة هذا المثل "ما سمر ابنا سمير أي: ما تعاقب اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وتلا أحدهما صاحبه وهما ابنا الدَّهْرِ ويروى ما سمر السمير أي ما اختلف الدَّهْرُ... وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى ما حدث المسامر (الزمخشري، 1987م، ج2، ص249). ودلالة الحرف (ما) - هنا - على الظرفية أي لا أَكْلِمُكَ أبداً ما كان السمر.

### • لا تَجالِسوا السفهاء على الحمق.

وجاء قولهم: لا تَجالِسوا السفهاء على الحمق، والأحمق "متغَيِّرُ العقل. أُخِذَ من الحمق، والحمق عند العرب: الخمر. (الأنباري، 1992م، ج2، ص20). وجاء في أصل هذا القول: "وقال أكتثم بن صيفي لبنيه لا تَجالِسوا السفهاء على الحمق أي على الخمر. وحمق: شرها، قيل لها ذلك: لأنها سبب الحمق، كما سميت إثمًا؛ لأنها سببه" (الزمخشري، 1998م، ج1، ص214). ودلالة حرف (لا) النهي، مع تضمن حرف الجر (على) التشبيه، أي: لا تَجالِسوا السفهاء فهم كالحمقى.



- يقال: وما بالدار أرم، وما بالدار أرم، ما بالدار أريم. وما بالدار إريمي. وما بالدار إرمي. وقولهم: "وما بالدار أرم..." (الأنباري، 1992 م، ج 1، ص 256). قيل: "الإرم والأرم الحجازة، والأرام الأغلام، وخصّ بعضهم به أغلام عادٍ، واحدُها إرم وأريم وأيرمي" (ابن منظور، 1993 م، ج 12، ص 15). ولهذا القول صيغ عدة، نحو:
- "ما بالدار تامور/ وما بالدار طوني مثال طوعي وطووي/ وما بالدار كراب/ وما بالدار عين/ وما في الدار كتيغ" (الأنباري، 1992 م، ج 1، ص 256) أي: ما بها أحد.
- وقيل في أصل هذه الأقوال: "التامور: الولد. والتامور: وزير الملك... وقيل: أصل هذه الكلمة سريانية... والتاموري والتامري والتومري: الإنسان؛ وما رأيت تامرياً أحسن من هذه المراء". (ابن منظور، 1993 م، ج 4، ص 33). أما طوني؛ فلها عدة دلالات نحو أنها تعود إلى "طىء: قبيلة، والهمزة فيها أصلية، والنسبة إليها: طائي. وما به طوني، أي: أحد، قال: وبلدة ليس بها طوني. والوطاة: هم أبناء السبيل من الناس، سموا وطاة، لأنهم يطئون الأرض" (الفراهيدي، 1980 م، ج 7، ص 467). وجميع ما سبق بمعنى: ما بها أحد، ودلالة الحرف (ما) النفي، بمعنى ليس.
- ويقال: ما به حبض ولا نبض. ويقال: ما به حبض ولا نبض. يراد: ما به نهوض" (الأنباري، 1992 م، ج 2، ص 288). و"حبض القلب يحبض حبضاً أي: ضرباً شديداً. والعرق يحبض ثم يسكن، وهو أشد من النبض" (الفراهيدي، 1980 م، ج 3، ص 110). والقول جمع بين دلالة حروف النفي ب (ما) والعطف بالواو. كما هناك علاقة جناس وتوازن في البنية بين (حبض) و(نبض).
- ويقال: ما للرجل حيلة، وما له حول، وما له احتيال، وما له محتال، وما له محالة، وما له محلة وكل هذه الصيغ "معناه لا حيلة ولا قوة إلا بالله.. (الأنباري، 1992 م، ج 1، ص 8). وقيل: لا محالة: أي ليس له محل حوالة فكان ضرورياً، وأكثر ما يستعمل بمعنى الحقيقة واليقين، أو بمعنى لا بد والميم زائدة" (الكفوي، 1998 م، ص 970). فالحرف (ما) جاء بدلالة حرف النفي (لا)، لعموم المعنى المضمن في نفي الجنس.
- 3. الوظائف العامة لحروف المعاني في سياق الأقوال والأمثال في كتاب الزاهر: جاء استعمال حروف المعاني في الشواهد القولية المجترزة لعدة وظائف، سواء أكانت أقوالاً شائعة أم أمثالا متخذة، وبرزت قوة علاقة الحرف وتأثيره في بناء هذه الأقوال، وهذه الوظائف تمثلت فيما يأتي:
- الربط والاتصال: وتحقق الربط والاتصال بين الألفاظ والعبارات بأحرف العطف والنفي والتحقيق بما تفيده من اشتراك واتصال وتأكيد رسوخ القول. والربط وظيفة أصيلة في حرف المعنى، أشار العلماء لها منذ القدم، فالحرف "إما أن يدخل على الاسم مثل الرجل أو الفعل - وحده - مثل سوف أو ليربط اسماً باسم: جاءني زيد وعمرو، أو فعلاً بفعل أو فعلاً باسم أو على كلام تام، أو ليربط جملة بجملة أو يكون زائداً" (ابن السراج، 1988 م، ج 1، ص 42).
- التشاكل البنيوي في روايات بعض الأقوال والأمثال: جاء التشاكل البنيوي في عدد من الأمثال ألفاظ متقاربة في بنيتها، وهو - وإن كان يمثل صورة للثراء اللغوي - قد يقتزن -أيضا- بظاهرة التصحيف، التي لم تختف حتى مع احتراز الناس منه بالنقط، فقد "كانوا - أيضاً - مع النقط يقع التصحيف فأحدثوا الإعجام، فإذا أغفل الاستقصاء على الكلمة، ولم تُوفَّ حقوقها اعتري هذا التصحيف؛ فالتمسوا حيلة، فلم يقدروا فيها إلا على الأخذ من أفواه الرجال" (الصفدي، 1987 م، ص 14).
- تعدد رواية المثل. تعد ظاهرة تعدد رواية المثل ظاهرة عامة في النظم والنثر العربي، ولعلها ترتبط بذاكرة الناقل العربي؛ لذلك "رُبما وَقَعَ الخللُ في الشعر من جهة الرواة والناقلين له فَيَسْمَعُونَ الشعرَ على جهته، ويؤدُّونه على غيرِها سهواً، ولا يتذكرون حقيقة ما سمِعوه منه" (ابن طباطبا، 1985 م، ص 209). ونحو ذلك يحدث في الأمثال، وإن اقترن تعدد رواية المثل بالتعاقب الزمني واختلاف سياق حوادث الأمثال وعلّة استدعائها.
- غلبة الإيجاز التركيبي. لا يقف الإيجاز على نصوص معينة، فهي سمة عامة على اختصاصها في الأقوال والأمثال فيشيع "ميل العرب إلى الاختصار، وإيثارها إلى الإيجاز، وغلبة الحذف على كلامها، وكثرته في خطابها" (الجرجاني، 1966 م، ص 454)، وهذا السمت - وإن كان هذا الأمر عاماً في مصادر اللغة - أخرى أن يكون سمة للأمثال والأقوال الخاصة.
- تشكيل البناء الدلالي. يسهم حرف المعنى في تشكيل دلالة هذه النماذج في أكثر صورها، نحو ما يتضمنه من دلالة النفي كما ورد باستعمال أحرف النفي نحو (ما) و(لا) أو التأكيد بالمؤكد حرفاً أو أكثر أو الاحتواء والتخصيص وغيره.

## ■ دعم إيقاعية اللغة.

أكثر هذه الأقوال يغلب عليها التسجيع، والتوازي الإيقاعي، وهي سمة ساعدت على بقاء الأمثال والأقوال في ذاكرة مستعملي اللغة، واستمرارها في التراث العربي ومدونات المتعددة، التي ضمت هذه الشواهد. وهذه أبرز وظائف استعمال حروف المعاني في سياق الكلام واقتنائها بعناصر الجملة في صور الروابط اللفظية.

## المبحث الثالث: تقاطع مرجعية الضمير وسياق حروف المعاني في الشواهد القولية المجتزأة: دراسة لسانية نصية

تعد الضمائر وحروف المعاني عناصر بنائية رئيسة في أكثر الشواهد القولية المجتزأة، سواء الأقوال أو الأمثال المستعملة؛ مما تشكل فيها - عند ورودها - أبعاداً إichالية مختلفة، ترتبط بسياق النص أو خارجه. وتعد الضمائر وحروف المعاني روابط نصية في الآن نفسه.

فإحالة الضمير لا تتوقف على الإيماء أو الإشارة للمحال إليه، فهي حالة اتصالية كلية، تشير إلى "العلاقة بين العبارات والأشياء والأحداث والمواقف في العالم الذي يدلّ عليه بالعبارات ذات الطابع البدائي في نص ما؛ إذ تشير إلى شيء ينتمي إلى عالم النص نفسه، الذي يشمل كل السياقات والأحداث والوظائف التداولية لكل عنصر من عناصر النص على اعتبار أنه بديل لما هو موجود في الخارج" (دي بوجراند، 2007م، ص 320).

ويزداد تأثير وظيفة الضمير عند اتساع الجملة وارتباطها بغيرها؛ لأن "وجود الضمير يشير إلى تعلق الجملة الثانية بصاحب الضمير، ولولا وجود الضمير لنشأ لبس في فهم الانفصال بين الجملتين" (حميدة، 1997م، ص 193). وبهذا تكون هذه الإحالة المرجعية قوام الربط والاتصال بين الحدث النصي وتمده، وضمان الاتساق في حركته الزمنية مع غيره. حيث يتحول كل من المثل والشواهد القولية إلى حالة نصية، تجمع الجانبين اللغوي البنوي والتواصل السياقي، اللذين يجتمعان في صورة "وحدة لغوية تواصلية في الوقت نفسه" (برينكر، 2005م، ص 28).

## 1. توظيف ضمير الغيبة وحروف المعاني في الربط الإحالي والتماسك داخل النص وخارجه:

يعد ضمير الغيبة من الضمائر التي تحمل خصوصية الربط، لدلالة المجهول فيه، مما يحتاج إلى بيان عنه يفسره، خاصة عند احتمال اللبس، ولذلك كان "التصريح بلفظ المفسر هو غالب على ضمير الغيبة" (الأندلسي، 1998م، ج 2، ص 253). وهذا توجيه نحو الربط الإحالي، الذي يعد من أواصر التماسك بين وحدات النص على وجه خاص لهذا الضمير، مقارنة بغيره من الضمائر، حيث إن "ضمير المتكلم والمخاطب يفسرهما المُشَاهِدَة، وأما ضمير الغائب فعار عن المُشَاهِدَة فاحتيج إلى ما يفسره، وأصل المُفسّر الذي عود عليه أن يكون مقدماً ليعلم المعنى بالضمير عند ذكره بعد مفسره وأن يكون الأقرب" (السّيوطي، 1992م، ج 1، ص 227).

وإذا كان اعتماد إحالة ضمير الغيبة على مفسر داخل النص - في الأغلب - فقد تشير الإحالة إلى ذات غير محددة لعمومها، مقترنة بمقام الحدث أو المثل. وقد يحدث ترابط خاص بين وظيفة الضمير واستعمال الحرف، خاصة في السياقات الموجزة، التي تحمل تكثيفاً دلالياً كما في الأمثال والشواهد القولية، نحو ما ورد في كتاب الزاهر لابن الأنباري على النحو الآتي:

## ● أترون قومه كانوا يبيعونه بأبلخ جهول

ينسب هذا المثل للنعمان بن المنذر، "والأبلخ: المتكبر. ويضرب هذا على المتكبر في نفسه، ولا يعرف الناس له ذاك، ولا قدر له عندهم" (الأنباري، 1992م، ج 2، ص 270-271). وروي المثل بصيغة: "أترون قومه كانوا يتبعونه بأبلخ جهول" (الضبي، 1983م، ص 61)، وجاء استعمال حرف الباء في قولهم: أترون قومه كانوا يبيعونه بأبلخ جهول - هنا - لل عوض، وهي تعويض ما بيع بما يقبله. وضمير الغيبة في (قومه) و(يبيعونه) يحيل إلى ذات خارج النص، وهو الموصوف بالشخص المتكبر غير المقدّر في قومه، وقد كشف وصفه الرابط حرف الجر (الباء) بدلالة الاستبدال.

## ● إنما يعيش المرء بأصغريه، بقلبه ولسانه

وقد ورد في سياق المثل "أنّ بني نهشل كلموا المنذر بن ماء السماء في أن يطلب الغلّة من لقيط بن زرارة، فقال لهم: نحوا عني وجوهكم. ثم أمر بطعام وشراب، وجلس مع لقيط، فأكلوا وشربوا حتى أخذت فيهما الخمر، ثم قال المنذر للقيط: يا خير الفتيان ما تقول... فلما وقف بين يديه، اقتحمته عينه فقال: تسمع بالمعيدي لا أن تراه، فقال له شقّة: أبيت اللعن، أسعدك إلهك، إنّ القوم ليسوا بجُزُر، إنما يعيش المرء بأصغريه، بقلبه ولسانه. فأعجب المنذر كلامه، واستحسنه، وسماه باسم أبيه ضمرة، فهو ضمرة بن ضمرة. وذهب قوله: إنما يعيش المرء بأصغريه، مثلاً" (الأنباري، 1992م، ج 2، ص 238). وضمير الغيبة في قوله (أصغريه، قلبه، لسانه) يحيل إلى متقدم مذكور، وهو (المرء) على ما فيه من دلالة العموم، مما وثّق المثل قاعدة، التي عضدها توظيف الحرف (إنما) دالاً على التأكيد. أما حرف الباء في (بأصغريه) فدل على الإلصاق، وفي (بقلبه)، للتخصيص، والواو في (ولسانه) للاشتراك.

## ● جاء القوم قَضُهم بقضيتهم.

ومعنى القول: أي: كلهم. قال الشاعر:

وجاءتْ سُلَيْمٌ قَضُها بقَضِيَّتِها... تُمَسِّحُ حِوَالِي بالْبَقِيعِ سِبَالِها [الطويل] (الأنباري، 1992م، ج 1، ص 368).

والبيت نسب للشماخ بن ضرار في ديوانه (ابن ضرار، 1968م، ص 290). وقيل: "جاؤوا قَضُهم وقَضِيَّتِهم، أي: بجمعهم، لَمْ يَدْعُوا وَرَاءَهُمْ شَيْئاً وَلَا

أَحَدًا.. والقَضُّ الحَصَى والقَضِيضُ جَمْعٌ" (ابن منظور، 1993م، ج 7، ص 221-222). وضمير الجمع في (قَضِيضهم، قضيبهم) يحيل لمتقدم وهو القوم، وأزال عموم الدلالة في اللفظ الشاهد الشعري بأنهم قبيلة (سليم)، وإن ورد ذكر البيت على قبائل غيرها. وجاء حرف المعنى (الباء) للدلالة على الإلصاق، بتعلق الشيء بالشيء والتصاقه به، مع ارتباطه بإحالة الضمير للمخصوص بهذا الإلصاق، وهو القوم.

#### • رجع فلان على حافرتة.

ومعنى القول: "أي: في أمره الأول" (الأنباري، 1992م، ج 1، ص 361). والحافرة الأرض المحفورة، والفعل إما من "حفر الشيء، وهو قلعه سفلا؛ والآخر أول الأمر" (ابن فارس، 1979م، ج 2، ص 85)، وضمير الغيبة يحيل على متقدم عام جاء نكرة، وحرف المعنى (على) انتقل إلى دلالة (إلى)، التي تشير إلى انتهاء الغاية، الموافقة لفعل الرجوع.

#### • عليها لعنة المتهجدين

وأصل القول أنه: "سب أعراي امرأته فقال: عليها لعنة المتهجدين، أي: الساهرين بذكر الله" (الأنباري، 1992م، ج 2، ص 66). وضمير الغيبة في (عليها) يحيل إلى ذات خارج النص، ليمثل إحالة مقامية، وظيفتها أنها "تسهم في إنتاج النص لكونها تربط اللغة بسياق المقام" (البطاشي، 2013م، ص 25). حيث شكلت نصاً افتراضياً مناظراً ومتناسكاً مع السياق اللغوي، يحيل القارئ لحالة من التخيل لكيثونة المقصود وعلة ربطه بالحدث. وكان لاتصال الضمير بحرف المعنى (على) بدلالة المصاحبة ما يوافق حالة الاتصال بين المقصود بخارج النص وما يرتبط به داخله.

#### • عنده سُوزٌ من الإبل

قيل: "سميت: سورة، لكبرها وتماها على حيالها. فتكون مأخوذة من قول العرب: عنده سُوزٌ من الإبل، أي: أقرام كرام. واحدها: سورة" (الأنباري، 1992م، ج 1، ص 76). وجاء حرف المعنى (من) لبيان جنس المملوك للذات خارج النص، موضع ضرب المثل. فالضمير إحالة إلى كل ما يتضمنه أوصاف القول أو المثل، في صورة تلك العلاقة، التي تقوم بين الخطاب وما يحيل عليه، إن كان في الواقع أو المتخيل (المتوكل، 2010م، ص 73) على غرابته.

#### • قولهم: مَنْ أَشْبَهَ أَبَاهُ فَمَا ظَلَمَ.

معناه: "فما وضع الشبه في غير موضعه" (الأنباري، 1992م، ج 1، ص 117). وقيل في: لم يَضَعِ الشَّبَهَ في غير موضعه؛ لأنه ليس أحدٌ أولى به منه بأن يشبهه" (الميداني، 2003م، ج 2، ص 300). وقيل في تفسيره "لأنه لا شاهد أصدق على غيب نسبه وخفي نجله من الشبه القائم فيه، الظاهر عليه" (الجاحظ، 1964م، ج 4، ص 224). والضمير في (أباه) يعود على اسم الشرط السابق (من) وفعله، واتصل فعل الجزاء بجوابه بحرف المعنى (الفاء).

#### • له سورة في المجد.

ومعنى المجد "أي: شرف وارتفاع" (الأنباري، 1992م، ج 1، ص 75). والمجد: بلوغ النهاية في الكرم" (ابن فارس، 1979م، ج 5، ص 297). والضمير في (له) إحالة إلى تلك الذات الموصوفة بهذه الصفة وإن كان مفسرها المقصود بالمثل، والحرف (في) يفيد الظرفية بمعنى منزلة في المجد، تلك التي نالها هذا الممدوح المحال إليه.

#### • قولهم: ما لَهُ ثَاغِيَةٌ وَلَا رَاغِيَةٌ.

أما قولهم: ما لَهُ ثَاغِيَةٌ وَلَا رَاغِيَةٌ؛ فقيل: "وإنما يُقصد بهذا قصد الإخبار عنه أنه لا شيء له. الثاغية: الشاة، والراغية: الناقة" (الأنباري، 1992م، ج 1، ص 493). وراغية وصف من الفعل رغا، و"الرُّغَاءُ: صوت ذوات الخفّ. وقد رغا البعير يَزْغُو رُغَاءً، إذا ضَجَّ" (الجهوري، 1987م، ج 6، ص 2359). أما ثاغية، فهي وصف من الفعل ثغا: و"الثُّغَاءُ: صوتُ الشَّاءِ والمَعَزِّ وَمَا شَاكَلَهَا" (ابن منظور، 1993م، ج 14، ص 113).

والضمير في (له) إحالة إلى تلك الذات مضرب المثل على عمومها. والواو وحرف النفي جمع واشتراك لما يختص به المحال إليه. وهذه البنية التركيبية - في صورة الضمير (له) بإحالاته المقامية خارج النص والربط بحرف المعنى (الواو) مع (لا) النافية الزائدة للتأكيد - تشيع في الأمثال العربية، دلالة على نفي الأول وتأكيد نفي الثاني، كما تتميز هذه الشواهد بالجمع بين التكرار والاتساق التركيبي والصوتي، ومن ذلك ما ورد في الأقوال والأمثال الآتية:

■ يقال: ما له حَمٌّ وَلَا زَمٌّ؛ "يراد بهما ما له شيء" (الأنباري، 1992م، ج 2، ص 282). وَحُمٌّ مَحَالٌ، وَزَمٌّ أَي: بُدٌّ.

■ قولهم: ما لَهُ دَارٌ وَلَا عَقَارٌ؛ يُقصد به قصد الإخبار عن قلة ذات اليد" (الأنباري، 1992م، ج 1، ص 493).

■ وكذلك قولهم: ما لَهُ دَقِيقَةٌ وَلَا جَلِيلَةٌ؛ إنما يُقصد بهذا قصد الإخبار عنه أنه لا شيء له الدقيقة: الشاة، والجليلة: الناقة (الأنباري، 1992م، ج 1، ص 493).

#### ■ مَا لَهُ عَافِطَةٌ وَلَا نَافِطَةٌ:

ويقال: العافطة: النعجة، والنافطة: العنز، وَقَالَ بعضهم: العافطة الأُمَةُ، والنافطة الشاة؛ لأن الأُمَّة تَغْفِطُ في كلامها، أي: لا تُفَصِّحُ، أي: ماله شيء (الأنباري، 1992م، ج 2، ص 268). وهذا التركيب (ما له، مالنا، مالي) يشيع في الأقوال والأمثال؛ إحالة منه إلى تلك الذات أفراداً أو جمعا، وتكلماً أو غيبة؛ وتأكيداً على تجردها من شيء أو أمر أو أكثر، وهي من الصور التي تجمع التماسك الومني ثم يكثر معها حرف المعنى (الواو) العاطفة للجمع والاشتراك في تأكيد سلب جميع هذه الأمور والأشياء على السواء، مع ما يميز به هذا الحرف من خصوصية التماسك، التي يشكلها في النص، لأن (الواو)

هي الأداة التي تخفى الحاجة إليها، ويحتاج العطف بها إلى لطف في الفهم، ودقة في الإدراك، إذ لا تفيد إلا مُجَرَّدَ الربط، وتُشْرِكُ ما بعدها لما قبلها في الحكم" (الهاشمي، 1999 م، ص 180)، كما يعزز قوة هذه الأقوال والأمثال صور التكرار النصي وحالة التوازي التركيبي في عدد كبير منها، وذلك نحو ما ورد في الشواهد الآتية:

• مالي بهذا يد ويدان.

"أي: مالي به تمسك وثبات" (الأنباري، 1992 م، ج 2، ص 290)، وقيل: أي: لَا فُذْرَةَ وَلَا طَاقَةَ... "وَقَوْلُهُمْ لَا يَدَيْنِ لَكَ بِهَا، معناه لَا قُوَّةَ لَكَ بِهَا" (ابن منظور، 1993 م، ج 15، ص 424)، ونظير ذلك:

• مالي عنه مُنْتَعَرٌ. ومالي عنه مُنْتَفِدٌ، ومالي عنه حَجَرٌ، ومالي عنه وَعْيٌ.

• مالي منه بُدٌّ، ومالي منه عُنْدَدٌ، ولا مُعْلَنَدَدٌ، ولا مُحْتَدَدٌ، ولا مُلْتَدَدٌ، ولا حُنْتَالٌ، ولا حُنْتَانٌ. ومالي عنه وَعْيٌ، أي: مالي عنه مَصْرُفٌ" (الأنباري، 1992 م، ج 2، ص 509-510).

2. توظيف حروف المعاني في سياق مرجعية الخطاب والذات في الأقوال والأمثال في كتاب الزاهر

يعد كل من ضمير المتكلم وضمير المخاطب ثنائية مرجعية، تجمع طرفي الحدث، المرسل والمتلقي، حيث إن ضمير المتكلم في الغالب يحيل إلى المرسل أو الناصي، صاحب النص. أما ضمير المخاطب؛ فيعود إلى المتلقي أو ما يحيل إليه سياق الحدث. وهو ما تضمنته عدة أقوال وأمثال وردت في كتاب الزاهر، ونحو ذلك:

• حرف في تامورك خيرٌ من ألفٍ في كتابك

ومعنى التامور -هنا-: القلب، "والعرب تقول: حرف في تامورك خيرٌ من ألفٍ في كتابك، أي: في قلبك" (الأنباري، 1992 م، ج 1، ص 266). أما معنى اللفظ وأصله: فتعددت معانيه تعددا واسعا، فقيل: "التَّامُورُ النَّفْسُ وَحَيَاتُهَا، وَقِيلَ الْعَقْلُ. وَالتَّامُورُ- أَيْضًا- دَمُ الْقَلْبِ وَحَبْثُهُ وَحَيَاتُهُ، وَقِيلَ: هُوَ الْقَلْبُ نَفْسُهُ، وَرَبَّمَا جُعِلَ حَمْرًا... وَقِيلَ: أَصْلُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ سُرِّيَانِيَّةٌ، وَالتَّامُورَةُ: الْإِبْرِيْقُ" (ابن منظور، 1993 م، ج 4، ص 33). وإن دار أكثر هذه المعاني حول ما يستوعب الشيء كالحققة والوعاء والقلب، أو موضع تستر الشيء وإخفائه عامة. والضمير في (تامورك، كتابك) يحيل إلى المخاطب بالنصح المستحضر مجازا، لتفضيل أمر على آخر. ووظف حرف المعنى (في) لدفع دلالة اللفظ (تامور) صوب معنى المحتوى، أو ما يستوعب الشيء؛ مما جعل قربه إلى مقتضى السياق أوقع.

• أَنْتَ تَنْقُ وَأَنَا مَنَّقُ فَكَيْفَ نَتَفَقُّ.

ومعنى القول: "أي: أنت ممتلىء غضبا وأنا سيء الخلق فلا نتفق أبدا" (الأنباري، 1992 م، ج 1، ص 133). والتفق من الفعل تَأَقَّ، "وَرَجُلٌ تَأَقُّ: مَلَانٌ غَيْظًا أَوْ حُزْنًا أَوْ سُرُورًا، وَقِيلَ: هُوَ الضَّيِّقُ الْخُلُقِ، وَقِيلَ: تَتَقَّ إِذَا امْتَلَأَ حُزْنًا وَكَادَ يَبْكِي" (ابن منظور، 1993 م، ج 10، ص 31). وقيل: "المأقَّةُ شبه الفواق يأخذ الإنسان عند البكاء والنسيج، كأنه نفسٌ يقلعه من صدره" (الجوهري، 1987 م، ج 4، ص 1552)، وعلى إثرها يسرع في البكاء. والسياق جمع بين ضميري الخطاب والتكلم، فهي إحالة إلى طرفي الخطاب؛ ومن ثم تميزت الإحالة -هنا- بشدة قوتها ووضوحها؛ لاحتوائها على أكثر الضمائر وضوحا وبيانًا. فكلتا الضميرين من أقوى المعارف "وأمكنها في التعريف ضمير المتكلم؛ لأنه يدل على المراد بنفسه، وبمشاهدة مدلوله، وبعدم صلاحيته لغيره، وبتميز صوته، ثم ضمير المخاطب؛ لأنه يدل على المراد بنفسه، وبمواجهة مدلوله" (ابن مالك، ج 1، 1990 م، ص 116). أما حرف المعنى (الفاء)؛ فيكثر إتيانه للدلالة على كل من العطف مع الترتيب والتعقيب؛ لكنها -هنا- جاءت للتعليل؛ توافقا مع تفسير علة الاختلاف بين الحالتين.

• اجعل في رشائك ذركًا.

وقيل: "اجعل في رشائك ذركًا: أي: اجعل في عراقي الدلو حبلًا؛ يدفع صَرَرَ الماء عن الرشاء. وقال بعض الناس: معنى قولهم: ما لي في هذا الأمر درك: ما لي فيه مَرَقٌ وَلَا مَصْعَدٌ" (الأنباري، 1992 م، ج 1، ص 517). والمعنى ليس لي في الأمر منفعة ولا دفع ضرر. وضمير المخاطب يحيل إلى القائم بالأمر، المخاطب بالنصيحة. وحرف الجر - هنا - يشير إلى التعليل، أي: اجعل ذركًا بسبب الرشاء. وقد تكون دلالته الاحتواء، أي: اجعل في الرشاء دركا.

• اصبغ ثوبك بقرف السدر فإنه أغفر للوسخ.

قيل: "والعرب يقول الرجل منهم للرجل: اصبغ ثوبك بقرف السدر؛ فإنه أغفر للوسخ، أي: أستر للوسخ" (الأنباري، 1992 م، ج 1، ص 18). وقيل: "الغفارة سَخَابَةٌ رَقِيقَةٌ دُونَ مُعْظَمِ السَّخَابِ" (ابن دريد، 1987 م، ج 2، ص 779). وضمير المخاطب المستتر وكاف الخطاب في (ثوبك) يحيل كل منهما إلى متأخر، وهو المتلقي، وحرف الباء في (بقرف) للاستعانة، والفاء للتعليل في جملة التأكيد بإن، و(اللام) مع أفعل للاختصاص، وأصلها للتعدية بمعنى تستر الوسخ.

• لا تدخل بين العصا ولحائها.

جاء مبنى لحاء العصا في هذا المثل "قَشَرُهَا" (الأنباري، 1992 م، ج 2، ص 16). ومنه "قَوْلُهُمْ لَحَاَ اللَّهُ فَلَانَا مَعْنَاهُ قَشَرَهُ اللَّهُ وَأَهْلَكَهُ" (الأزهري، 2001 م، ج 5، ص 154). والمثل يضرب في المتخالين المتصافيين" (الميداني، 2003 م، ج 2، ص 231). والإحالة جمعت بين ضمير المخاطب المستتر للنصح، وضمير

الغيبة في (لحائها)، الذي يعود على متقدم، وهي (العصا) وما بينهما من علاقة الجزء بالكل، التي ربط بينهما العاطف (الواو).  
● **أَتَظَنُّهُ يَعْجَلُنَا أَنْ نَحُلَّ.**

وهذا المثل يتعلق بامرأة -تعدد نكاحها- يقال لها: "مِنْ بَحِيلَةٍ، وَلَدَتْ كَثِيرًا فِي قِبَائِلٍ مِنَ الْعَرَبِ، كَانُوا يَقُولُونَ لَهَا: خِطْبٌ، فَتَقُولُ: نَكْحٌ وَخَارِجَةٌ ابْنُهَا، وَلَا يُعْلَمُ مِمَّنْ هُوَ" (ابن منظور، 1993، ج 2، ص 254). وورد في سياق هذا المثل أنهم "زعموا أن ابنها كان يسوق بها ذات يوم، فَرَفَعَ لهما راكب فقالت: مَنْ تراه؟ قال: أظنه خاطباً، فقالت: يا بني، أَتَظَنُّهُ يَعْجَلُنَا أَنْ نَحُلَّ. فذهب قولها مثلاً" (الأنباري، 1992، ج 2، ص 260).

وضمير الغيبة في (أَتَظَنُّهُ) يتقاطع مع التكلم في (يعجلنا) في بناء حوار ذاتي على لسان من كانت مضرباً للمثل. وأن - هنا- مصدرية، مع دلالة حذف للحرف، أي: يعجلنا بأن نحل، أي: يعجلنا بالحل، وقد يحملها السياق على معنى السببية، أي: كي نحل.

● **ويقال: في قلبي عليه حَسِيفَةٌ وَكَتِيفَةٌ وَسَخِيمَةٌ، وَقِيلَ: دُمْنَةٌ.**

ومعنى القول: "في قلبي عليه حَسِيفَةٌ وَكَتِيفَةٌ وَسَخِيمَةٌ، أي: حقد" (الأنباري، 1992، ج 1، ص 270) وقيل: "في صدره علي حَسِيفَةٌ وَحُسَافَةٌ، أي غيظ وعداوة" (الجوهري، 1987، ج 4، ص 1344).

والقول جمع بين ضميري التكلم والغيبة بإحالة إلى صوت ذات حاضرة، تتحدث عن ذات غير مشاهدة، مع حضور حرف (في) للاحتواء؛ مناسبة لما يحويه القلب من هذه الأضغان، مع الحرف (على) بمعنى (اللام)؛ أي له حقد، ويجوز أن يكون الحرف بمعنى الاستعلاء، أي يعلو على قلبي غطاء حقد تجاهه. ومثل ذلك جاء قولهم: "في قلبي عليه دُمْنَةٌ" (الأنباري، 1992، ج 1، ص 270). وأصل الدمنة من الدمن وهو البعر، أو مَا اخْتَلَطَ مِنَ الْبَعْرِ وَالطَّيْنِ عِنْدَ الْحَوْضِ فَتَلَبَّدَ. وقيل: الدِّمْنَةُ: الْجَفْدُ الْمُدْمِنُ لِلصَّدْرِ، وَالْجَمْعُ دِمْنٌ، وَقِيلَ: لَا يَكُونُ الْجَفْدُ دِمْنَةً حَتَّى يَأْتِيَ عَلَيْهِ الدَّهْرُ وَقَدْ دَمِنَ عَلَيْهِ (ابن منظور، 1993، ج 13، ص 157-158).

● **لا أزال الله عنا ظِلَّ فلان.**

ويقصد بلفظ "الظل: الستر، يقال: لا أزال الله عنا ظِلَّ فلان، أي: ستره لنا" (الأنباري، 1992، ج 2، ص 68). وذلك لأن "معنى الظلّ، في لغة العرب: السّتر. يقال: أنا في ظلك، أي: في سترك" (الداني، 2007، ص 72). واجتماع حرف المعنى (لا) مع (أزال) يحول دلالة النفي إلى الدعاء، لمن يرجو دوام الستر والعزة، وهو الأمر المحال إليه بضمير المتكلمين في (عنا)، التي يمكن تأويل الحرف فيها ب(منا)، أي لا أزال الله منا الستر والعزة.

● **لا تَعْظِيَنِي وَتَعْظُظِي.**

وفي ذلك المثل "قال الأصمعي: قال رجل من العرب لامرأته: لا تَعْظِيَنِي وَتَعْظُظِي، أي: لا تُوصِيَنِي وَأُوصِيْ نَفْسِكَ (الأنباري، 1992، ج 1، ص 188). وقيل المعنى "أي: اتعظي أنتِ ودعي موعظتي" (الفراهيدي، 1980، ج 2، ص 228). وقال صاحب صحاح العربية: "وأنا أظنه" وَتَعْظُظِي "بضم التاء، أي: لا يكن منك أمر بالصالح، وأن تفسدي أنت في نفسك" (الجوهري، 1987، ج 3، ص 1174).

والمثل جمع ضميري التكلم والخطاب؛ مما يحيل إلى حديث رجل لامرأته، وقد ربط بين الفعلين وحالة التجانس الصوتي بينها بالعاطف (الواو). وقد وردت عدة أمثال وأقوال، تشاكلت فيها تراكيب الإحالة للمخاطب وأحرف المعنى، نحو ذلك:

● **يقولون: أتانَا رَمِيٍّ مِنْ سَحَابٍ**

وجاء في هذا القول: "إنما سميت: أرمية، لما يتخوف من رُمِيها بالمطر. يقال: أتانَا رَمِيٍّ مِنْ سَحَابٍ" (الأنباري، 1992، ج 1، ص 477-478). وقيل: "أرمية: جَمْعُ رَمِيٍّ، وَهِيَ السَّحَابَةُ الْعَظِيمَةُ الْقَطَرُ" (ابن منظور، 1993، ج 3، ص 412). وجاءت الإحالة بضمير المتكلمين مع فعل (الإتيان) الذي تعدى لمفعوله، وقد اقترن بحرف المعنى (من) لبيان جنس الرمي، أي: المطر أو جهته.

● **لا أَتِيكَ سَجِيسَ عَجِيسٍ**

وهذا المثل - ولا أتيك سَجِيسَ عَجِيسٍ - له صور متقاربة في المعنى، مع ما حمله من تقارب في البنية وتوظيف الضمائر وأحرف المعنى، نحو قولهم: "ولا أتيك مِعْزَى الْفِزْرِ، ولا أتيك هُنَيْرَةَ بَنَ سَعْدٍ،. وقيل في معني هذه الأمثال: "إنما سعي عَجِيساً؛ لأنه يتعَجَّس أي: يبطل، فلا يذهب أبداً. (الميداني، 2003، ج 2، ص 228). وكل هذه الأقوال بمعنى: "لا أتيك أبداً" (الأنباري، 1992، ج 1، ص 285). وأصل سَجِيسَ الماء المتغير،.. وسجيس الأوجس، وسجيس الليالي، أي أبداً" (الجوهري، 1987، ج 3، ص 936)، أي: طول الدهر. أما قولهم "مِعْزَى الْفِزْرِ"؛ فقول: "الْفِزْرُ هُوَ الْجَدْيُ نَفْسُهُ، فَضَرَبُوا بِهِ الْمَثَلَ" (ابن منظور، 1993، ج 5، ص 54). بمعنى محال اجتماعها أو تحققها.

وهذه النماذج من الأقوال والأمثال شاهد على خصوصية الضمائر وحالة الإحالة المركزة فيها، كما كشفت هذه الشواهد فاعلية حروف المعاني في الربط بين الوحدات السياقية لهذه الشواهد، خاصة بما تضمنته من خصائص التقارب التركيبي والانسجام الصوتي بين مفرداتها، أو رواياتها بعدة صور متقاربة.

## خاتمة: نتائج وتوصيات

## 1. نتائج البحث:

- كشف رصد الأقوال والأمثال في كتاب "الزاهر" واستقراء محتواها مجموعة ملاحظات، أبرزها ما يأتي:
- كشف البحث تقارب استعمال الأمثال والأقوال، دون التفريق بينهما، أو تخصيص لكل طائفة؛ مما يفسر كثرة هذه الشواهد من جهة، وشيوع توظيفها أدلة للغة في التراث العربي من جهة أخرى.
- تعدد أنماط حروف المعاني، الوارد توظيفها في الأمثال والأقوال ذات السياقات المميزة بالإيجاز والاختصار، وإن كانت أحرف (الواو)، (قد)، (ما)، (لا) (الباء)، (من) الأكثر حضوراً لخصوصية دلالتها الداعمة لهذه الشواهد بما تتضمنه من دلالات كالعطف، أو النفي، والتوكيد.
- برزت أهمية حروف المعاني في تشكيل بعض الدلالات الخاصة في سياق عدد من الأمثال والأقوال في (الزاهر)؛ لما تحملته بعض هذه الحروف من حالة التضمين بمعانٍ إضافية، غير ما تضمنته دلالتها الوضعية الشائعة، نحو معي (على) بمعنى (من)، في قولهم: قد غَضِبَ الحَصِيرُ على فلان، أي: من فلان.
- ظهر تقارب البعد الوظيفي لحروف المعاني والضمائر في كثير من الأمثال والأقوال، حيث يقوم كل منهما بوظيفة الربط، سواء على مستوى البنية أو الدلالة بين عناصر السياق ووحداته؛ فكل منهما يمثل عناصر نصية اتصالية، مع خصوصية مرجعية الضمير في زيادة الحالة الاتصالية بين النص ومحيطه الخارجي.
- برزت عدة دعائم، كان لها أثرها في تقوية البعد الوظيفي لحروف المعاني في سياق الكلام، تمثلت في تجاوز وظيفة هذه الحروف من حالة الاعتماد الدلالي على غيرها إلى كونها أدوات ربط اتصالية، خاصة عندما يضاف إليها خواص النية والتضمين وحالة ملائمتها لمقتضيات التغير في سياق الكلام.
- أبرز البحث تعدد روايات الأقوال والأمثال، سواء ما اشتمل على تغير في البنية أو مرادفاتنا نحو قولهم: وما بالدار أَرَمَ، وما بالدار أَرَمَ. ما بالدار أَرِمَ... وكذلك: ما للرجل حيلة، وما له حول، وما له احتيال، وما له محتال، وما له محالة... وهذا كله من عوامل الثراء اللغوي في مفردات اللغة وشواهد القاعدة.
- غلب على عدد كبير من الأمثال والأقوال التسجيع، والتوازي البنيوي والإيقاعي، وهي خصائص لغوية عضدت استقرار هذه الشواهد اللغوية في ذاكرة مستعملي اللغة، واستمرارها في التراث العربي ومدونات المتعددة، التي ضمت هذه الشواهد اللغوية بوصفها من أدلة الاستدلال اللغوي ومصادره.
- كما كشف البحث عن عدد كبير من النتائج والملاحظات، التي تضمنتها مناقشة ظاهرة الأمثال والأقوال وأبعادها اللسانية والنصية في كتاب "الزاهر" في معاني كلمات الناس لابن الأنباري". وفي صدارة هذه النتائج تسليط الضوء بقوة على محتوى هذا الكتاب المميز بفوائد اللغوية.

## 2. مقترحات وتوصيات

- نبه البحث - كذلك - إلى عدة لفتات وتوصيات، يمكن أن تكون استشرافاً لمشاريع بحثية مناظرة، نحو:
- دراسة الأمثال العربية دراسة اتصالية وفق نظرية الاتصال اللغوي.
- دراسة التغير الصرفي لتعدد روايات الأمثال العربية وأبعادها.
- تحليل البعد الوظيفي للسياق الاجتماعي في الأمثال؛ وفق منهج اللسانيات التطبيقية الاجتماعية.
- وختاماً.. لعل هذا البحث يكون باعثاً وموجهاً إلى كشف مزيد من فوائد الدرس اللغوي وقضاياها في كتب اللغة عامة والأمثال العربية خاصة، عند تناول عناصرها بالرصد والاستقراء والتحليل.

## المصادر والمراجع

- الأزهري، م. (2001م). تهذيب اللغة. تحقيق: محمد عوض مرعب. (ط1). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الأستريادي، ر. (1996م). شرح كافية ابن الحاجب. تصحيح وتعليق: يوسف حسن. (ط2). بنغازي: منشورات جامعة قاريونس.
- ابن الأنباري، م. (1992م). الزاهر في معاني كلمات الناس. تحقيق: حاتم صالح الضامن. (ط1). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الأندلسي، أ. (1998م). التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. تحقيق: حسن هنداي. (ط1). الرياض: دار كنوز إشبيليا.
- ابن بابشاذ، ط. (1977م). شرح المقدمة المحسبة. تحقيق: خالد عبد الكريم. (ط1). الكويت: المطبعة العصرية.
- ابن بابشاذ، ط. (1978). شرح المقدمة النحوية. تحقيق وتقديم: محمد أبو الفتوح شريف. رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة.

- برينكر، ك. (2005م). التحليل اللغوي للنص: مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمنهج. ترجمة: حسن بحيري. (ط1). القاهرة: مؤسسة المختار.
- البطاشي، خ. (2013م). الترابط النصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب. (ط1). بيروت: دار الجديد للنشر والتوزيع.
- ابن بطال، م. (1991م). التَّظْمُ المُسْتَعْدَّبُ في تَفْسِيرِ غَرِيبِ أَقَاظِ المَهْدَبِ. دراسة وتحقيق: مصطفى عبد الحفيظ سَالِم. (ط1). مكة المكرمة: المكتبة التجارية.
- البغوي، ح. (2000م). معالم التنزيل في تفسير القرآن. تحقيق: عبد الرزاق المهدي. (ط1). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- البونسي، أ. (2004م). كنز الكتاب ومنتخب الآداب. تحقيق: حياة قارة. (ط1). أبو ظبي: المجمع الثقافي.
- تركي، ف. (2010م). التصحيح اللغوي في كتاب الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري وأثره في مقاومة لحن العامة. (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.
- الجرجاني، ع. (1966م). الوساطة بين المتنبي وخصومه. تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي. (ط2). القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- الجَوَجَرِي، ش. (2004م). شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي. المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.
- الجاحظ، ع. (1964م). رسائل الجاحظ. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون. (ط1). القاهرة: مكتبة الخانجي.
- الجوهري، إ. (1987م). تاج اللغة وصحاح العربية. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. (ط1). بيروت: دار العلم للملايين.
- حسان، ت. (2006م). اللغة العربية معناها ومبناها. (ط5). القاهرة: عالم الكتب.
- حميدة، م. (1997م). نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية. (ط1). بيروت: الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان.
- الداني، ع. (2007م). الفرق بين الضاد والطاء في كتاب الله عز وجل وفي المشهور من الكلام. تحقيق: حاتم صالح الضامن. (ط1). دمشق: دار البشائر.
- الدمياط، أ. (2006م). إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر. تحقيق: أنس مهرة. (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن دريد، م. (1987م). جوهرة اللغة. تحقيق: رمزي منير بعلبكي. (ط1). بيروت: دار العلم للملايين.
- دي بوجراند، ر. (2007م). النص والخطاب والإجراء. ترجمة وتعليق: تمام حسان. (ط2). القاهرة: عالم الكتب.
- الراعي، ع. (2010م). زيادة حروف المعاني في القرآن الكريم بين دوافع المجيزين ومحظورات المانعين. مجلة الدراسات القرآنية، (7)، 357-416.
- الزجاجي، ع. (1979م). الإيضاح في علل النحو. تحقيق: مازن المبارك. (ط3). بيروت: دار النفائس.
- الزمخشري، م. (1987م). المستقصى في أمثال العرب. (ط2). بيروت: دار الكتب العلمية.
- الزمخشري، م. (1998م). أساس البلاغة. تحقيق: محمد باسل عيون السود. (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.
- السامرائي، ف. (2002م). معاني النحو. (ط2). الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- السبكي، أ. (2003م). عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح. تحقيق: عبد الحميد هندواي. (ط1). بيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر.
- ابن السراج، م. (1988م). الأصول في النحو. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. (ط3). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- سيبويه، ع. (1988م). الكتاب. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. (ط3). القاهرة: مكتبة الخانجي.
- السيوطي، ج. (1992م). همع البوامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق: عبد السلام محمد هارون وعبد العال سالم مكرم. (ط1). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- السيوطي، ج. (2004م). معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم. تحقيق: محمد إبراهيم عبادة. (ط1). القاهرة: مكتبة الآداب.
- ابن الشجري، ض. (1991م). أمالي ابن الشجري. تحقيق: محمود محمد الطناحي. (ط1). القاهرة: مكتبة الخانجي.
- الصبيان، م. (1997م). حاشية الصبيان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك. (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.
- الصفدي، ص. (1987م). تصحيح التصحيف وتحرير التحريف. تحقيق: السيد الشرقاوي. (ط1). القاهرة: مكتبة الخانجي.
- الضبي، م. (1983م). أمثال العرب. تحقيق: إحسان عباس. (ط2). بيروت: دار الرائد العربي.
- ابن ضرار، ش. (1968م). ديوان الشماع بن ضرار. تحقيق: صلاح الدين الهادي. (ط1). القاهرة: دار المعارف.
- ابن طباطبا، م. (1985م). عيار الشعر. تحقيق: عبد العزيز بن ناصر المانع. الرياض: دار العلوم للطباعة.
- الطبري، م. (2000م). جامع البيان في تفسير القرآن. تحقيق: أحمد محمد شاكر. (ط1). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- العسكري، ح. (1988م). جمهرة الأمثال. ضبط وتعليق: أحمد عبد السلام. (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن عصفور، ع. (1999م). شرح جمل الزجاجي. تحقيق: صاحب أبو جناح. (ط1). بيروت: عالم الكتب.
- العكبري، ع. (1995م). اللباب في علل البناء والاعراب. تحقيق: عبد الإله نهان. (ط1). بيروت: دار الفكر المعاصر.
- علامة، ي. (2008م). حروف المعاني ودلالة مواضعها في القرآن الكريم. رسالة دكتوراة. جامعة الخرطوم، كلية الآداب.
- ابن فارس، أ. (1979م). معجم مقاييس اللغة. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. (ط1). بيروت: دار الفكر.
- ابن فارس، أ. (1997م). الصحاح في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها. (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.
- الفاكهي، ع. (1993م). شرح كتاب الحدود في النحو. تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري. (ط2). القاهرة: مكتبة وهبة.
- الفراهيدي، خ. (1980م). معجم العين. تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. القاهرة: مكتبة الهلال.
- القاسمي، ع. (2019م). علم المصطلح علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية. (ط2). لبنان: مكتبة لبنان ناشرون.
- القال، أ. (1926م). الأمالي. عناية وترتيب: محمد عبد الجواد الأصمعي. (ط2). القاهرة: دار الكتب المصرية.
- القرطبي، م. (1964م). الجامع لأحكام القرآن. تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. (ط2). القاهرة: دار الكتب المصرية.

- الكرماني، م. (2004م). تحقيق الفوائد الغيائية. تحقيق: علي بن دخيل العوفي. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.
- الكفوي، أ. (1998م). الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري. (ط2). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- المالقي، أ. (2002م). رصف المباني في حروف المعاني. تحقيق: أحمد محمد الخراط. (ط3). دمشق: دار القلم.
- ابن مالك، ج. (1982م). شرح الكافية الشافية. تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي. (ط1). مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.
- المبرد، م. (1994م). المقتضب. تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة. (ط3). القاهرة: عالم الكتب.
- المتوكل، أ. (2010م). الخطاب وخصائص اللغة العربية دراسة في الوظيفة والبنية والنمط. (ط1). الجزائر: منشورات الاختلاف.
- المرادي، ب. (1992م). الجنى الداني في حروف المعاني. تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل. (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.
- المرادي، ب. (2008م). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان. (ط1). القاهرة: دار الفكر العربي.
- مُسلم، أ. (1955م). صحيح مُسلم. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. (ط1). مصر: دار إحياء الكتب العربية.
- مطر، ه. (1985م). نشأة دراسة حروف المعاني. (ط1). بغداد: دائرة الشؤون الثقافية والنشر.
- مطهرى، ص. (2003م). الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية. (ط1). دمشق: اتحاد الكتاب العرب.
- ابن منظور، م. (1993م). لسان العرب. (ط3). بيروت: دار صادر.
- الميداني، أ. (2003م). مجمع الأمثال. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. (ط1). بيروت: المكتبة العصرية ببلبنان.
- الهاشمي، أ. (1999م). جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع. ضبط وتدقيق: يوسف الصميلي. (ط1). بيروت: المكتبة العصرية.
- الهروي، ق. (1964م). غريب الحديث. تحقيق: محمد عبد المعيد خان. (ط1). حيدرآباد: مطبعة دائرة المعارف العثمانية.
- ابن هشام، ج. (1985م). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق: مازن المبارك ومحمد حمد الله. (ط6). دمشق: دار الفكر.
- ابن هشام، ج. (2008م). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. (ط1). بيروت: دار ابن حزم.
- ابن الوراق، م. (1999م). علل النحو. تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش. (ط1). الرياض: مكتبة الرشد.
- ابن يعيش، م. (2001م). شرح المفصل للزمخشري. تقديم: إميل بديع يعقوب. (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.

## References

- ad-Dimyātī, A. (2006). *Ithāf fuḍalā' al-bashar fī al-qirā'āt al-arba'ah 'ashar* (1st ed.). Investigation: Anas Mahra. Beirut: Dar Al-Kutub al-Ilmiyyah.
- Alama, Y. (2008). *Letters of meanings and the significance of their positions in the Holy Quran* (PhD thesis). University of Khartoum, Faculty of Arts.
- al-Andalusi, A. (1998). *al-Tadhyil wa-al-takmil fī sharḥ Kitāb al-Tas'hil* (1st ed.). Investigation: Hassan Handawi. Riyadh: Dar Kunuz Ishbiliya.
- al-Askari, H. (1988). *Jamharat al-amthāl* (1st ed.). ḍabṭ wa-ta'īl. Edited and Commented by Ahmed Abdel Salam. Beirut: Dar al-Kotob al-Ilmiyyah.
- al-Astarabazi, R. (1996). *Sharḥ Kāfiyah Ibn al-Ḥāḥib* (2nd ed.). Corrected and annotated by Youssef Hassan Omar. Benghazi: Garyounis University Publications.
- al-Azhari, M. (2001). *Tahdhīb al-lughah* (1st ed.). Investigation: Muhammad Awad Mara'b. Beirut: Dar Ihya' al-Turath al-Arabi.
- al-Baghawi, H. (2000). *Ma'ālim al-tanzīl fī tafsīr al-Qur'ān* (1st ed.). Investigation: Abdul Razzaq Al-Mahdi. Beirut: Dar Ihya' Al-Turath Al-Arabi.
- al-Batashi, K. (2013). *Textual coherence in the light of linguistic analysis of discourse* (1st ed.). Beirut: Dar Al-Jadeed for Publishing and Distribution.
- al-Bunsi, A. (2004). *Kanz al-Kitāb wa-muntakhab al-Ādāb* (1st ed.). Investigation: Hayat Qarah. Abu Dhabi: Cultural Complex.
- al-Ḍabbī, M. (1983). *Proverbs of the Arabs "Amthāl al-'Arab"* (2nd ed.). Investigation: Ihsan Abbas. Beirut: Dar Al-Raed Al-Arabi.
- al-Dānī, 'A. (2007). *al-firaq bayna al-ḍād wa-al-zā' fī Kitāb Allāh 'Izz wa-jall wa-fī al-mashhūr min al-kalām* (1st ed.). Investigation: Hatem Saleh al-Dhamin. Damascus: Dar Al-Bashair.
- al-Fakihi, A. (1993). *Explanation of the Book of Limits in Grammar* (2nd ed.). Investigation: Al Mutawali Ramadan Ahmed Al Damiri. Cairo: Wahba Library.
- al-Farāhīdī, Kh. (1980). *Dictionary of al Ain "Mu'jam al-'Ayn"* (1st ed.). Investigation: Mahdi Al Makhzoumi and Ibrahim as-Samarrai. Cairo: Al Hilal Library.
- al-Harawi, Q. (1964). *Gharīb al-ḥadīth* (1st ed.). Investigation: Muhammad Abdul-Mu'id Khan. Hyderabad: Ottoman



Encyclopedia Press.

- al-Hashemi, A. (1999). *Jawāhir al-balāghah fī al-ma'ānī wa-al-bayān wa-al-badī'* (1st ed.). Edited and Proofread by: Yusuf Al-Sumaili. Beirut: Al-Maktaba Al-Asriya.
- al-Jahiz, A. (1964). *Rasā'il al-Jāhiz* (1st ed.). Investigation and explanation: Abdul Salam Muhammad Haroun. Cairo: al-Khanji Library.
- al-Jawhari, I. (1987). *Tāj al-lughah wa-ṣiḥāḥ al-'Arabīyah* (1st ed.). Investigation: Ahmed Abdul Ghafour Attar. Beirut: Dār al-'Ilm lil-Malāyīn.
- al-Jawjari, Sh. (2004). *Sharḥ Shudhūr al-dhahab fī ma'rīfat kalām al-'Arab* (1st ed.). Investigation: Nawaf bin Jaza al-Harithi. Medina: Deanship of Scientific Research at the Islamic University.
- al-Jurjani, A. (1966). *al-Wasāṭah bayna al-Mutanabbī wa-khuṣūmih* (2nd ed.). Investigation and explanation: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim and Ali Muhammad Al-Bajawi. Cairo: Issa al-Babi Al-Halabi and Partners Press.
- al-Kafwi, A. (1998). *al-Kullīyāt Mu'jam fī al-muṣṭalaḥāt wa-al-furūq al-lughawīyah* (2nd ed.). Investigation: Adnan Darwish and Muhammad al-Masry. Beirut: ar-Risala Foundation.
- al-Karmani, M. (2004). *Tahqīq al-Fawā'id al-Ghiyāthīyah*. Investigation: Ali ibn Dakhil al-Awfi. Medina: Library of Science and Wisdom.
- al-Maliki, A. (2002). *Rasf al-mabānī fī ḥurūf al-ma'ānī* (3rd ed.). Investigation: Ahmad Muhammad al-Kharrat. Damascus: Dar al-Qalam.
- al-Maydani, A. (2003). *Collection of Proverbs "Majma' al-amthāl"*. Investigation: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim. (1st ed.). Beirut: Al-Maktaba Al-Asriya.
- al-Mubarrad, M. (1994). *al-Muqtaḍab* (3rd ed.). Investigation: Muhammad Abdul-Khaleq Udayma. Cairo: Alam Al-Kutub.
- al-Muradi, B. (1992). *al-Janā' ad-Dānī fī ḥurūf al-Ma'ānī*. Investigation: Fakhr Al-Din Qabawa and Muhammad Nadim Fadil. (1st ed.). Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.
- al-Muradi, B. (2008). *Tawḍīḥ al-maqāsid wa-al-masālik bi-sharḥ Alfīyat Ibn Mālik*. Explanation and Investigation: Abdul-Rahman Ali Suleiman. (1st ed.). Cairo: Dar Al-Fikr Al-Arabi.
- al-Mutawakkil, A. (2010). *Discourse and Characteristics of the Arabic Language: A Study in Function, Structure and Pattern* (1st ed.). Algeria: Ikhtilaf Publications.
- Al-Qali, A. (1926). *al-Amālī* (2nd ed.). Edited and arranged by Muhammad Abd al-Jawad al-Asma'i. Cairo: Dar al-Kutub al-Masryia.
- al-Qurtubi, M. (1964). *al-Jāmi' li-aḥkām al-Qur'ān* (2nd ed.). Investigation: Ahmad al-Bardouni and Ibrahim Atfeesh. Cairo: Dar al-Kutub al-Masryia.
- al-'Ukbarī, A. (1995). *al-Lubāb fī 'Ilal al-binā' wa-al-i'rāb* (1st ed.). Investigation: Abdul-Ilah Nabhan. Beirut: Dar al-Fikr Al-Mu'asir.
- ar-Raoush, A. (2010). Increasing the letters of meaning in the Holy Quran between the motives of those who permit and the prohibitions of those who forbid. *Journal of Quranic Studies*, (7), 357-416.
- aṣ-Ṣabbān, M. (1997). *Hāshiyat aṣ-Ṣabbān 'alā sharḥ al-'shmnā li-Alfīyat Ibn Mālik* (1st ed.). Beirut: Dar al-Kotob Al-Ilmiyyah.
- aṣ-Ṣafadi, P. (1987). *Taṣḥīḥ at-Taṣḥīf wa-taḥrīr at-Tahrīf* (1st ed.). Investigation: as-Sayyid aSh-Sharqawi. Cairo: Maktabat Al-Khanji.
- as-Samarrai, F. (2002). *Meanings of Grammar* (2nd ed.). Jordan: Dar al-Fikr for Printing, Publishing & Distribution.
- as-Subki, A. (2003). *'Arūs al-afrāḥ fī sharḥ Talkhīṣ al-Miftāḥ* (1st ed.). Investigation: Abdul Hamid Handawi. Beirut: al-Maktaba al-Asriya for Printing and Publishing.
- as-Suyūfī, J. (1992). *Ham' al-hawāmi' fī sharḥ jam' al-jawāmi'* (1st ed.). Investigation: Abdul Salam Muhammad Haroun and Abdul Aal Salem Makram. Beirut: Al-Risala Foundation.
- as-Suyūfī, J. (2004). *Mu'jam maqālīd al-'Ulūm fī al-ḥudūd wa-al-rusūm* (1st ed.). Investigation: Muhammad Ibrahim Abada. Cairo: Maktabat Al-Adab.
- at-Tabari, M. (2000). *Jāmi' al-Bayān fī tafsīr al-Qur'ān* (1st ed.). Investigation: Ahmed Mohamed Shaker. Beirut: ar-Risala Foundation.
- az-Zamakhsharī, M. (1987). *al-Mustaṣṣā fī Amthāl al-'Arab* (2nd ed.). Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.
- az-Zajjaji, A. (1979). *al-Īdāḥ fī 'Ilal al-naḥw* (3rd ed.). Investigation: Mazen al-Mubarak. Beirut: Dar al-Nafayes.
- az-Zamakhsharī, M. (1998). *Asās al-balāghah* (1st ed.). Investigation: Muhammad Basil Ayoun Al-Sud. Beirut: Dar al-Kotob

- al-Ilmiyyah.
- Brinker, K. (2005). *Linguistic analysis of the text: An introduction to basic concepts and methods* (1st ed.). Translated by: Hassan Bahri. Cairo: Al-Mukhtar Foundation.
- De Beaugrand, R. (2007). *Text, discourse and procedure* (2nd ed.). Translated and commented by: Tammām Ḥassān. Cairo: Alam al-Kutub.
- Hamida, M. (1997). *The system of connection and linking in the structure of the Arabic sentence* (1st ed.). Beirut: Library of Lebanon Publishers, Egyptian International Publishing Company - Longman.
- Ḥassān, T. (2006). *The Arabic language, its meaning and structure* (5th ed.). Cairo: 'Ālam al-Kutub.
- Ibn al-Anbari, M. (1992). *al-zāhir fī ma'ānī Kalimāt al-nās* (1st ed.). Investigation: Hatem Saleh al-Damen. Beirut: al-Risalah Foundation.
- Ibn al-Warraḡ, M. (1999). *Reasons for Grammar* ("Ilal al-naḥw") (1st ed.). Investigation: Mahmoud Jassim Muhammad al-Darwish. Riyadh: Maktabat al-Rushd.
- Ibn Asfour, A. (1999). *sharḥ Jamal al-Zajjājī* (1st ed.). Investigation: Saheb Abu Janah. Beirut: Alam al-Kotob.
- Ibn ash-Shajāri, D. (1991). *Amālī Ibn ash-Shajāri* (1st ed.). Investigation: Mahmoud Muhammad Al-Tanahi. Cairo: Maktabat al-Khanji.
- Ibn as-Sarraḡ, M. (1988). *The Origins of Grammar* ("al-Uṣūl fī al-naḥw") (3rd ed.). Investigation: Abdul Hussein al-Fatli. Beirut: ar-Risala Foundation.
- Ibn Bābashaḡ, T. (1977). *sharḥ al-muqaddimah al-mḥsbh* (1st ed.). Investigation: Khaled Abdul Karim. Kuwait: Modern Press.
- Ibn Bābashaḡ, T. (1978). *sharḥ al-muqaddimah al-naḥwīyah*. Investigation and introduction: Muhammad Abu al-Futuh Sharif. PhD thesis, Cairo University.
- Ibn Battāl, M. (1991). *al-Naẓmu al-musta'dhabu fī tfsīr ghrybi alfāẓi al-mhadhdhbi* (1st ed.). Study and investigation: Mustafa Abdul Hafeez Salem. Mecca: Commercial Library.
- Ibn Dirar, Sh. (1968). *Dīwān al-Shammākh ibn Dīrār* (1st ed.). Investigation: Salah Al-Din Al-Hadi. Cairo: Dar Al-Maaref.
- Ibn Duraid, M. (1987). *Jamharat al-lughah* (1st ed.). Investigation: Ramzi Munir Baalbaki. Beirut: Dār al-'Ilm lil-Malāyīn.
- Ibn Faris, A. (1979). *Mu'jam Maqāyīs al-lughah* (1st ed.). Investigation: Abdul Salam Muhammad Harun. Beirut: Dar Al Fikr.
- Ibn Faris, A. (1997). *al-Ṣāhibī in the jurisprudence of the Arabic language and its issues and the traditions of the Arabs in their speech* (1st ed.). Beirut: Dar Al Kotob Al Ilmiyah.
- Ibn Hisham, J. (1985). *Mughnī al-labīb 'an kutub al-a'arīb* (6th ed.). Investigation: Mazen al-Mubarak and Muhammad Hamad Allah. Damascus: Dar al-Fikr.
- Ibn Hisham, J. (2008). *Awḡaḡ al-masālik ilā Alfīyat Ibn Mālīk* (1st ed.). Beirut: Dar Ibn Hazm.
- Ibn Malik, J. (1982). *Sharḥ al-Kāfiyah ash-shāfiyah*. Investigation: Abdul-Moneim Ahmed Haridi. (1st ed.). Mecca: Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage.
- Ibn Manzur, M. (1993). *Lisān al-'Arab* (3rd ed.). Beirut: Dar Ṣādir.
- Ibn Tabataba, M. (1985). *The Standard of Poetry "Iyār al-shi'r"*. Investigation: Abdul Aziz bin Nasser Al-Manea. Riyadh: Dar Al-Ulum for Printing.
- Ibn Ya'ish, M. (2001). *Sharḥ al-Mufaṣṣal li-az-Zamḥshary*. Introduction: Emile Badi' Ya'qub. (1st ed.). Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.
- Matar, H. (1985). *The Origin of the Study of the Letters of Meaning* (1st ed.). Baghdad: Department of Cultural Affairs and Publishing.
- Muslim, A. (1955). *Ṣaḥīḥ muslim*. Investigation: Muhammad Fuad Abdul-Baqi. (1st ed.). Egypt: Dar Ihya Al-Kutub Al-Arabiyyah.
- Mutahhari, S. (2003). *The Suggestive Meaning in the Singular Formula* (1st ed.). Damascus: Union of Arab Writers.
- Sibawayh, A. (1988). *The Book "al-Kitāb"*. Investigation: Abdul Salam Muhammad Haroun. (3rd ed.). Cairo: al-Khanji Library.
- Turki, F. (2010). *Linguistic correction in the book al-zāhir fī ma'ānī Kalimāt al-nās by Ibn Al-Anbari and its effect in resisting the common mistakes* (1st ed.). Beirut: Dar al-Kotob al-Ilmiyyah.